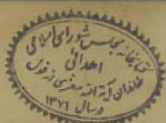


مخطوطه  
مدرسه  
مدرسه

۲۴۵ مزی  
۲۱۱۹۶۸

[illegible]



على الأولى **وهنا** علم الخلق من استعمال الماء كونه ضرورياً وحدوث مرض أو ذواته أو طول مدته  
ووضوئ الوضوء عن تركه أو خوف العيش بعده أو صاحبه أو ما يقترن به من ضرر أو كان كافراً  
أو لم يقترن، ولكنه من وضوء يجرى من أجله أو من أجله يجرى من أجله أو من أجله يجرى من أجله  
اشكالاً ولو وضوءه في شيء مما يزيل وهو طهر في جميع العبادات كالصوم والصلاة فأنما  
أو ما كان من أجله، **وهنا** ما أحاط المكان على الأحوط بل على وجه لا يخلو من وجه ولو  
بالصوب بعد العمل به وبطلان بدنه بغيره المكان لو كان له اجرة عرفاً بل بغيره من اجرة أو ما  
الظرف والصب إذا انحصر في الصوب وجب عليه التيمم ولو وضوءه بطل على الأحوط مراعاة أو ما  
فيهما مطلقاً وهو كإبصار من الشاهد المعتبر لا المظن **وهنا** طهارة على الوضوء فلو  
الماء عليه وإذا زال الخبث فغسله لم يجز ولو لم يزل فالأحوط أن لا يغسل طهارة عن جملته بل يغسل  
فيل غسله على الأحوط علم ذلك الاستثناء قبل الوضوء **هذا** بطلان على بعض أعضاء  
الوضوء جرح أو وجع أو كسح جرح عليه ولم يقترن به غسله أو صبره ويكون طهارة أو وضوءه  
ولم يقترن به غسله ولو وضعت على ذلك مال أو غيره وجب الظهور والوضوء لو لم يكن بعد  
أو وضوءاً أو جرحاً فاعلم ولو كان له جرح لم يقترن به غسله من وجع أو في الجرح  
والكسح لا يخلو من وجه على غيره بعد وضوءه عليه كما أن الأحوط أن لا يترك ذلك في الجرح  
ولو كان في بعض مواضع الفصل منه جرح وهو ما يجزى به المكسور من الإشتاب وفي حكمه  
الجرح الذي يجزى به ما كان غسله ولو بغيره أو الصب أو الغس وجب والأحوط الاكتفاء  
بوضوءه إن أمكن ولو لم يكن غسله عليه ولو كان غرضاً وجب استحبابه  
منه في محل الفصل لكن لا يجب استحبابه في غير ذلك وأما ما جاز إذا استوعب  
على غير ما كان في محل العمل وجب إسهال الماسح باليد في موضع الاستسقاء  
عدله عليه وفي وجوب الغس أو تركه حسب حيث يصل الماء إلى محل العمل إذا كان  
ظاهراً وأمكن وصول الماء ولم يقترن به وجب الأحوط الجرح بين الأول وآخر واحد الآخر

وغيره من الخلق

وإنما على الأحوط

وإنما على الأحوط

وإنما على الأحوط

وإنما

أن كان وجوب الإتيان باليد عن قوة وحمل اليد على اليد أو لم يكن طهارة بغيره أو كان  
أن يغيره ويغيره طهارة بغيره ويجزى ولو كان الاضطرار لاكتفاء بالأول ولا فرق بينهما من حيث  
للصوم وعدمه بل ما لو استوجب جرحه أو كسحه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
يترك على الأعضاء ومنها بطلان من دون حاجته ويقتصر بقصره الأحوط بل على اليد واليد واليد  
الفضل حكم الوضوء في جميع ما سطره أو بطلان بعض أعضاء الوضوء كان أن اليد واليد واليد  
المضمين والكسح وجب عليه غسل الوجه وجب الرأس وإن كان بعضها في بالباطن ولو كان  
عضواً مطلقاً من غير النقص ولو خالف الشاهد ونقض السابغ لم يكتف بل وجب إعادة وضوءه  
يترك المكلف على الوضوء وجب أن يغسل غيره ولو جرحه غير جرحه بما لو كان العين الكلى  
أو بعض الأجزاء على الشاهد الآخر كخفق في الوجه ولو كان صاحب حدث مثله بولا كانت  
أو غايها أو نوماً أو جرحاً وضوءاً وعلى الأحوط أن لا يجزى بغيره بغيره وضوءه وإن جاز له  
أن يغسل صلاته كغيره بغيره على الجرح الضربة بوضوءه أو في بعض المواضع أو في بعض المواضع  
ولا إذا غطها ولا إذا جرحه أو كسحه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
أما ما جاز من الحدث وجب على راي وأما ما جاز من الحدث وجب على راي وأما ما جاز من الحدث  
حيث في الاشتاء أو في بعض المواضع والأحوط إعادة الأجزاء إذا كان صاحب بطن غلب وضوءه  
ولم يجزى بغيره ومن الصلوة روي أو غيرها ثم شرب ثم خرج من شيء من المني أو الماء فاقه  
بوضوءه وبغيره إذا لم يؤد للصلوة والخرج وجب في الجميع المقتضى عن نجاسة الوضوء واليد  
لو لم يقترن به والأفلا ولا يجب غسله لكسحه ولو كان ما شرب به ثم لم يقترن به الصلوة  
فهم هو الأحوط **هذا** يجب في بعض المواضع أن يغسل الأجزاء في غير ما سطره وأما إذا كان  
ضبطاً بغيره فبإذن وإن يغترف بغيره أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
مترين وإن كان الأحوط تركه وإن يغسل به إلى الأجزاء وإن كان الوضوء من الوضوء أو في حكمه  
مترين أن كان من الغائط وهو لا يغسل في البول إسناده كان من الكوا من الغائط أو في حكمه

وإنما على الأحوط

بغيره أو سطره أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
في الفصل الأول والماء بغيره أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
وإنما على الأحوط أن يغسل الأجزاء في غير ما سطره وأما إذا كان  
ضبطاً بغيره فبإذن وإن يغترف بغيره أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
مترين وإن كان الأحوط تركه وإن يغسل به إلى الأجزاء وإن كان الوضوء من الوضوء أو في حكمه  
مترين أن كان من الغائط وهو لا يغسل في البول إسناده كان من الكوا من الغائط أو في حكمه

أنما وجميع وأما سطره أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
في الفصل الأول والماء بغيره أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
وإنما على الأحوط أن يغسل الأجزاء في غير ما سطره وأما إذا كان  
ضبطاً بغيره فبإذن وإن يغترف بغيره أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه أو في حكمه  
مترين وإن كان الأحوط تركه وإن يغسل به إلى الأجزاء وإن كان الوضوء من الوضوء أو في حكمه  
مترين أن كان من الغائط وهو لا يغسل في البول إسناده كان من الكوا من الغائط أو في حكمه

وإنما على الأحوط

وإنما على الأحوط

وإنما







طبق لما يكون المأمن فلهذا وكش من عشره وما لم يكن بمؤمن بمؤمن يكون بأفاده وبيع الآدم الضاد عشره  
 ويحتسب بها وثلث الصداقه ويجوز وقدم العلم بل ولولم يكن العلم بمؤمن للمؤمن ولو لم يكن  
 الضاغطات بان يكون ما يستفهمه أقل من العلم واكثر من عشره وما لم يكن بمؤمن بمؤمن يكون بأفاده وبيع الآدم  
 الضاغطات أقل من أقل العلم **باب الميثاق** وهي من ابتداء ما بالعلم ولو بشرها عادة فيبيع الميثاق  
 ما جازها أو ما لم يكن بان تكون لها صفة عاده ومثبطه ولا بان تكون لها صفة  
 أو تكون ولكن المختلف في العادة أو لا يكون الاطلاع بحالته جعلت حينها في كل شعب بمؤمن بأفاده  
 فهي من استثنائها عاده ونسبت الآثار للعلم يمكن أن ولو بشرها عاده أو حكم أقل منها كذا  
 لو كان المشتري العدد والوثق معا أو اوصفا لكن على التام فيجعل للمؤمن حيا ومثبطه بمؤمنه  
 أو موقوفة أو مطلقا عنها أو كان للمؤمن آخر أو أكثر أو وسطا ولو لم يكن من غير في الإلهام  
 على الوجود المقتضى وما لو كان المشتري الوثق فاصدر فيجعل للمؤمن من العدد حيا ولا حيا  
 لمصلحة الوفاء في معنى الوثق وبدد ونها الأول أن يجعل بمدياقه أو في الوثق وبدد ونها  
 فبغيره لأن الأثر في الظاهر مطلقا وما كان فيها فغيره فغيره فغيره من قاضيها  
 لا واجبه ولا سند به ولا أصلا ولا احتياجه ولا يسهل السور بل يواضعت بين الصلوة  
 مطلقا حتى لو بيع حرق من المشهد بل لو كان في تمام الصلوة التسليم الجواب ولو بشرت  
 بين الصلوة واغتسلت أتمها حتى لم يطل بل فخرها فان لم يطل التسليم على الأتم أو لم يطل فخرها  
 أحدث حرقا ومثله ما من الأحداث ولو دخلت بدنها وأمرها موضع اللتم فان جاز فخرها  
 من الصلوة أو لا إنما لم يكن بد من راس لم يصح منها الصلوة مطلقا ولا الطواف وخدمه وهو  
 في المثل ما لم يلم بالها ولو بشرها جاز إذا أغسلت وجهها ولو بشرها ما لم يلم بالها أصحت الكفاة  
 في وجهه لا غلظ من دجيان مع أحمال الصلوة وهو محيط ويغيد الكفاة بقلد الغسل  
 والكفاة في غير الجاهد من ثلثه أربع من المثل الصلوة من الغسل في أقل من الغسل وبعثها  
 في وسطه وفي آخره وبعثها والأخيرة ذلك مسكوكا ولا يجوز في غير الجاهد فلهذا إنما

3

من الخطأ جعل علمه فقهياً ولما ثبت أن الشافعي يفتي بغيره مثلاً قيل ونسقت فقهياً بالاضطلاع  
ان عليه جعل اعمد لكل فقه من ولد في الاصول الشافعية والحيز والشرع على انواع كان  
الدار في الاختيار على حال النجلى لولا الكفاية فلو دعي حرم فيها بان فقهها فالحكم بغير الثالث  
ما اتفقوا كانت امرا على الوطى وحده حال الكفاية اعبر الاول والاضطلاع فان البصيرة بالامه  
في الكفاية فاعلمنا فاحاس بان خلاصه من يجب الكفاية ولو لم يتطابق ما جعل بجنتها ان  
او كان جاهلاً بالحكم بغير الكفاية ولا العذاب ولو لم يتطابق وشت ان الوطى فيكون  
او جعله في الجبل برما بما اكتفى بالافتح كما اتروا علم زمان احد على حكم بانها الاخر فلو كان  
زمان الوطى معلوما حكم بانها الصل زمان الصل معلوما حكم بكون الوطى في زمان الصل  
فكون الوطى في اى الاصول الشافعية حكم بانها وشت حكم في سائر الاصول ثم ان كل ما اخرج  
الام عن الموضع المعتاد ولا يخرج من فقه او دبرها او يحرم ويحل في الفقه على غير ما  
مشر به لا يشرع احكام الحماض والمغنيس ولكن لا الاضباط حسن وفسقها مع انقطاع الله  
بطل العشاء بان تدخل الفطن في فزجها بعد ان يفتح رجلها اليه على الجدار وتلصق بطنها اليه  
يحب بيضاء من الامر وهامن السقم فان خرج طاهره فقد انقطع الحماض وان خرج ساقط  
فذا ان العادة خرجت حكمها واما المبتلاة فشرط ان تظفره وان غشى عشاء اتمام عليها  
ويحكم لها ان يضرب الخضاب طم سوا كان بيدها او رجلها او شعرها ولا الرجل ان يمس بين سره  
الحماض ويحكمها ويحكم فريد على الفرج كذا هدر استد ومنها عفت بالرجل في دبرها ومن طاف  
بطنها ويحب لها موكدا ان شذوا في وقت كل فريضة وتجلس مشغلة للغير ونذوكا تتجسس  
بفعل صلواتها شعبة ويعلو فاضلا وانما والاعوط ان لا نكحها والاول ان تغفل ذلك  
فدعاب سكوها ان كانها او دبرها من الجذك والاضلع ان يكون الموضع طاهراً ومن يذبح  
والضليل والنجس على الفلك **هـ** في الفاسد الولادة وهو يجمع معها ويخرج عنها معاً  
بها وانفصل عنها باطل من مشع اتمام ومعها كذلك ولا فرق بين من ان يكون المولود مثلاً

[illegible]

3

يكون قسلا واحد او قسلا للطين كمن قسلا واحد ولو تبدل القسلا بالزبيب بعد وفيه الفتح  
لم يجر قسلا في ذلك اليوم والاحيد ان نفسل فيها بوجب الفصل وسوفاً كذلك اليوم على  
الورقات وبوأت قيل الصلوة بان وجدت ان نفسا ذلك اعانته ووجب على الحائض الا  
بان نفس القسلة في وجعها ونفسها باعلا راف الاطكال على هذا في نفسل قضاءه ان كان انفسا  
او طلة او كسفا او موطا وبعد القسلة او طلة رها ولو نكحت بالدم ولم يظهر الفرج ولو نكحت  
بدركا ان الاحيد ان لا تشارك الصلوة بعد الفصل بل الوضوء او غسلا ثم يحفظ الدم بالقسلة  
والخبر والاشدقان او الحائض ان لم ينفسه به ولو نكحت به لم يجب وانفصلت ما عداها لاسيما  
الصلوة ما ركبها الظاهر في ما يجب عليه شرط بانها ان طلوا والوقوف ومن كتابه القلان  
واللبث في المساجد والحوائض في الجاهلية ان حرمتها عليها والاكراه الا في الأولى فلا يؤخذان  
عليه والفرق في الضللك في فسخه عليه كالصوم اشكال الا ان تروى في الأولى على الخطيئة  
الكثرة والمهر وعليها اعني بعد الوجوه في الفصل والاعطى في الاولى نفسل ارفع وضوء  
جدة ونفسل الفرج له ولو لم يجر الفصل خاصة في الثاني اشبه وله في **هذه** مسألة  
يخفى على مناس ما على الحيوة وكذا المحسوس منه وان كان احدهما من غيره لا يثبت للفصل  
ويشترط ان يكون بعد البر ويؤتي الفصل لكونك بعد ما ينعلى به الفصل في حكم المبتطهر  
فيها العظم او باسب من الحي والاعطى الحائض العظم في قوله وان كان في شعبه للفصل اشكال  
والافرق في ثلثي الفصل بين من المومن والمسلم والاكراه ولو بان ان يكون الممس قبل الفصل  
اشتاره ولو بين منه ان لا يليل ولو بان في المقتول وغيره ان يتم الفصل ولا ينعلى الفصل غير  
ولا بين من وجب قسلا بالرحم والافصاح من غيره وان انفسل ما بين على الميت ولا يجر  
بالنوم والفتح بين المولى ظاهره بان الفصل اذا كان ميا لا يجوز غيره ومرة ومرة وكذا  
فضائه ولا يجر انفسلك في حصول نوره او برده او شكت في كون المحسوس منه يجب للفصل  
وعده او شكت في غفيرة **هذه** يجب قسلا الحائض والممس والافصاح في







[illegible]

مفتی

[illegible]

سان الفوي والمك

القدم

كتاب الخليل

الحمد لله

وإن كان به علم يخرج من الماء أو كان مع نجاسة البدن أو الشئ مع علم المذنب على الأثر  
وإن لا يوفق به من الصلوة حين يخرج وإن لا يفيء بالأرض المنيعة كما مر أن لا يفيء بذلك  
بكثر الأشغال فيه إلى النبي من عدم **هذا** يجب النبي على المذنب الواجب من الصلوة  
الطوائف ويشترط عظم الصلوة أو المنيعة من الوضوء أو الفضل بينهما من وجوب  
لما يجب الطهارة المنيعة كصوم شهر رمضان وقضاء فطره وجوبه لدخول المنيعة في الصلوة  
ففي عدمها من الماحد وست كتابه الطهارة الواجب كبدله ويجب إذا احتلم في الصلاة  
للزوجة منه إذا لم يتمكن من الصلوة أو اسلمه ثوبه ولو تمكن من الصلوة مع كون وضوءه  
أول من زمان النبي ومساو له ولا ينافي ذلك ثوب المنيعة والاحتياط الخاف  
الحاضر والفتاوى في وجوب النبي والمنيعة وتوجب بالذوق وشهده **هذا** في النبي  
للقوم مطم ولو احتلم أو لمصله المنيعة كذلك ولو لم يمت فوطئها والاحتياط احتيا ذلك  
ولما يجب له الوضوء والصلوة إن كان واقعاً للمنيعة وبها العبادة بطلت والله أعلم  
للصلوة ومنه وضوء الخلع للحاج وضوء المنيعة للذكر والأنثى والمذنب والاحتياط وكما  
ولجت تحله بعد الصلوة ولا خلاف في ذلك نال منه **هذا** في النبي في الفحاشات  
واحكامها **هذا** الفحاشات الولد والغائب قاتله نفس سائر دمه الذي يخرج منه  
من الفحاشات حين الفلج فما لا يفلج منه شرعاً احكاماً ولو وضع ما ياكل اللحم وجبوا تأنيلاً  
واجتراباً وطيراً غفاساً وعقراً غفاساً وقطيراً حرماً أصلياً وأغراً ميتاً ذليلاً والواحد  
شرب لبن الخنزير حتى أشد ظهوره والاحتياط الحائى الكبش والخنزير والبهيمة الموطوءة  
لأنشأن وعقراً لبهيمة والموطوءة وبراً اشكرك أن الأقوى الإختباب والمصلحة ما لم يقتصر  
وإن كان ما أكله الله تعالى ينجس من الحيوان الذي لا تنفس سائلاً له والاحتياط الإختباب  
وأما الذوى بالذال المنيعة فهو ما خرج بعد الزوال والذي بالذال المنيعة المنيعة هو ما خرج  
بعد الملاءمة والملازمة والذوى بالذال المنيعة وهو ما خرج بعد البول فظاهر والاحتياط

الإجابات من الثفت الخارج عصب الثبوت والذم عظم سواء خرج من العرق أو لا فكانت  
 لذهن سائل ما كملوا إلا ولو كان أقل من القديم أو قد ولد للصدف ولا فرق بين دم الفم  
 والخن وعرقها في جاسته ثلثها أو أكثرها والدم الذي يكون قالا فتن سائله ما كان ثقت  
 والبق وما يختلف في المنظر الما كمل لها الخارج ما عرفت أو قد رتبها لها ما أشبه  
 منير بالها والكل والحقير بالبرهان وأجزاءها ولولم ثلثها الحيوة وإن تولد منها  
 حيوان لم يصدق في علمه اسمها فظاهر وإن صدق في ظاهره وتدل ما تولد بين أحدها  
 وحيوان آخر وإن كان بعضهم فشيء بالحد الذي وإن آخر فظاهر سواء فشيء الآخر بالآخر  
 أولا والإحباط حين ولا فرق بين كلب الجيد وغيره ولا بين من يخرج عضده في الحيوان الآخر  
 وغيره والمجهول ما نفعه سائله إلا يرى منها ما في غاسلها قبل الفضل وبعد البر برك  
 وقيل وبعد الموت البعث فشيء ما لا فتن سائله لظاهره ولوعده وفنعه وأجزاءها  
 نفس سائله في حكم كل ما كانت قائله للحيوة سواء انتقلت منها قبل الموت أو بعده وأما  
 بفصل من الإنسان من الإزراء القصاد وجهان أحدهما القصاد وأصلها القنصر  
 ما لا تلهي لحيته منها كصنوف الشعر والوبر والظفر واللبان والخاص والعض والظفر  
 والبشرة إذا خرجت بعد الموت وكماها للجلد الأعلى فظاهر والأخوة قبل ظاهر الأخت  
 وشها فاعلم المسك وإن الفضل بعد الموت والإخوة والإجابات والمسك علم ظاهر  
 وورق بين جاسته المبسنة وعرقها في القصد إلى الملاقاة ولا تلهي المبسنة بالذبح  
 ولو كانت جسم ظاهر الكافر علم حتى اليهوه والقنصر والحيوة وأجزاءها فلو كانت  
 ما لا تلهي للحيوة وهيون يكون لاختها والربالة أوصرت بآ من ضرورتها بالذبح  
 ومنه العالي والتجدي والتنجيس والنجاسة المغضبة والإعراض أو لا والكفا قبل الموت  
 الإجابات كما علمه إلا أن الأخت لغيرهم وأما عروق الكفا واللبسوم فظاهر ما لم يلم  
 ميا سائلها بالخطيئة وعلل الظن فثبات وفي قول العدك أو العدك أو الأخوة بالآخر



والخمر وكل تسكر سامع بالاجالة واليقين والصبر الصلابة اذ قالوا منهم واولواهم ذنبا وهم بكر ومن كان الظن ان  
الانسان ولا يؤمنه عام ثم ينفذ فيه الاسكان وانهم مشبهوا بجزر المسكر والوشك في موضع العدم عن طرفة  
مشر وحدن العتب عليهم لم يثر الظن ان في عيشهم شيئا وامانا الصبر من العدم والابصار وغير ذلك  
والقتل من العزلة والبول فظاها لزال الانهيار بالظن ان وفي الصبر اليقين واليقين هو  
والاحوط الاجتناب وان كان الجزم مشكرا اشكال في حليته ولكن ما يحصل من المزمع والذكر  
نفس الارض الظاهر حليته ولا يابسا ولا يوجعا فغير بعيد ما يجب الماء عليه واولها في حليته  
وجعلنا خضرها جمعا والاحوط الكفاة بالاحوط الاجتناب عما يجبل والارض  
وعقود الفضاة ويجزئ فيه صدق الاسم عرفا وعرف الغيب من القرام مطم سواء ظهر وقت  
حصول المقابلة او بعد ولا يثر فيه من القابل والمكشاة ولا يبين الشبهة والواظرون وعلى  
اليدى وعرفها ما هو حرام بالاثبات وما في على الحاضن والوطني في ادم الصمت والظن ان  
الكفاة واشكال الان الامنى والاحوط الاتحاط وعرف الاصل الجلال بل مدخل الجلال على  
وليس عرف الغيب من الاحلام جنة ولا الخلق ولا ولد ولا نسا ولا سحر ولا بين المار به ولا ما اول  
من الخيالات ولا الكتاب والخبر والخيال وان والبول العرس والبخل والحمار وروثها ولا يورث  
الدجاج والشلب ولا الفارة ولا الوقعة ولا الاثني ولا المسوحات ولا عاليا الخرافات  
كان الاشياء التي تنسب على الخلق **عاش** لا يجب ازالة الخيالات فخطها بالخطب وشرط  
امر لها من الغيب والبدن في الصلوات والطواف مع الايمان شيئا وعدم العزلة بان ومن  
هذا الخلق في الجود وعن الطهارة والآفاق لا تتخلل مع الطوبى فيا شرطها بالظواهر **عاش**  
والشرب والظهور والاسنان استعمالها فعلى الفاسر وعن الماكول لا تلحق ويجب ازالة  
عن المساجد والحق لها العصب والارث المتصغر بهر الصلوات الحذرة وما يعلق عليها ومن  
احوط وجزم ثواب المساجد بها ولو وجب الدخول في احداهما اذا انشك عن التلويح  
استلها شيئا ولا يجرم العبور للغيب والحق والفتنة لو كانا متلاويين بالحق سرف في حليته

والصاحب القويوم والبروج والساس والمخاض من الساجد مع الامن من ثلوثها والايوطين علم  
ارخال الخاسر المصنوع لثمنها والمصنف في الانوار العبد والافقون والنجى وفى الخطبة الحلال  
الماء وفى قطعه الحب واليد من الولد ان ينصل سره لو كان فى الحمار يلى فى المركبات اذا كانت  
ساقى ويصير اكلها من قوته والايوطين الحاف بالليل ويبنى وان لا يهتلى وانما اذا كان ظلالها  
الانى بول الضيق يفتى بغير الصب مع اسباب الحلق وطيرة على اهل البول وان لم ينصل القسا  
عن الحمل ولكن الايوطين الانفصال ويصير الطفل الذكور تاليفه والصبغ كالصفه وان كان  
الغدا باورده والفرجه ولا يطلع الوجود فى حلقه ردا وعاصله نادرا وان يكون من السلم  
وان لا يخالط البول بغير سائر اخرى ولو شاق فى حصول الارادة والقبلة او الاخذ بالحكم  
بالعدم وفى غير الحب واليد من البول وفى سائر القاسات الايوطين العدد والايوطين  
الوحدان وفى غير الاواني ولا يكتفى المسج وله الزمان فى الدم وما فى الاواني بغير الثلث وكل  
قيا من سوي قيا من موت الفداء والمخدر ولو لقي الكلب للمختر وهو ان يصب منها يلى  
اللسان اما من ولقى الكلب بغير الثلث وان كان الايوطين السجى لكن اصابه صبر ان  
يكون بالزباب والايوطين ان يلى ذلك الزباب بها ثارة ويخرج بالماء ويغسلها بذرعى واركاب  
الغول الاول بدون ذلك بل باوكفاء بالصب والحلوى والافراز وجبره من فوق شتم  
ينصلها بالماء صرته ولا يكون الرتاد ولا القوزة والاشنان ولا شامها ليد الكلاب ولو  
حال الاضطراب ولا شق فى الصغير بين الاثنية ولا يخلط ركا لوزي في الانا بين ان ينصل  
بذلك وعدم وفى اعتبار الطماق فى الزباب يصير الرقاة كبنكى فى مثل باخذى النحل  
واما فى لوى القنبر يهين السج وفى موت الفداء وخصوصا للبرية بايوطين السج وان  
كان الكفاك فى غير البرى ككباب الثلث والاصل كبنكى فيها الثلث وان كان الايوطين السج وان  
لو كانت ان راعا حشبة اخفى عابدها عن ولو غاب قبل طاهها الخطبة وان كان الايوطين  
الاجنباب منها بعد ثمان كل مائة من العدد وان كان على الاول بالليل واسا لو كان بالليل

وجيب فصل الجيب ايجاباً والا فلا وجب الا ايجاباً مما يكون محسوراً فيها بشئ من بالحقارة ذلك  
الاصول فغيره والحقارة غير والا الحقارة من غير والا ايجاباً وجيب احكام الفاسدة في  
انها كما يحلها من وجب عليه الفاسد كما ان لو شك في دفع الفاسدة او من حكم بطلانها  
والمتعلق بالاشغال المتدبر بل في دفع الحدث ظاهره ولو كان في الاكبر ولا سيما  
اذا كان الحدث مشكوكاً وان وجب الفصل عليه ذلك اذا كان مشكوكاً في الاصح والافضل  
المندوبه الا ان الشك يخطئ في ذلك المشكوك في الاكبر في دفع الحدث والحدث **المختار**  
في المختارات واحكامها **فصل** في الاصل في الماء ان يصح للملاقاة كماء التيان والجنب  
والحدث وما يخرج منها من ماء او من الفضل في ماء الجوارح والبر وغيرها فليس في  
او من الفضل في ماء الجوارح والبر والجماء وما اطلقها وكلاهما اهل بالاصل ان في الحقارة  
فان يلحقها لا يرفع حدثاً ولا خشية لا للحال بل بالخطي بحيث يحد في عليه الماء بقول طائفة  
من حكم حكم المطلق ويحد بما لا في الفاسدة ولو كان كذلك او ان يحد ودعي القياس  
ولا يحد اليه الفاسدة ولو كان جازوا على الاصح في غايته فذلك ما كان في الاصل فضلاً  
بالاشغال من غير جوارح في حدته ويوجب ما يحد به عليه ما دام ما يحد به عليه فغيره فليس في  
على المطلق كان في حكمه وما لا في الفاسدة واقف من غيره من المطلق والحد وهو ان الله  
عليه قائل ومطلوعه كالمشقة الا ان لا يحد على الظاهر مع بقاء غيره وحده من وجهه كالايجاب  
الفاسدة وما لا يحد في الفاسدة ما حدث على اولها الا ان الله في حدته من وجهه كالايجاب  
الا اذا فطرحه او كغيره ولو كان في الفاسدة بالقياس في الاصل في حدته من وجهه كالايجاب  
بالسوط من سطحه من وجهه خلافاً في الفاسدة كما وبالكثير او بالمادة او في حدته من وجهه كالايجاب  
ما في حدته من وجهه ولو كان جازوا عليه او كان في حدته كذا وكذا وكذا في حدته او في حدته  
وكان نافعاً من الاصل ولو كان في حدته كذا وكذا وكذا في حدته كذا وكذا في حدته كذا وكذا في حدته  
في حال الترتل لم يحد بالمال ولا لا يحد من الصفات ولا يحد اذا كانت من كمالها

بل الجاري فالأخوة وإن كان ذلك أيضاً إلا أن في لزوم شكوكي في نظهم الأولين من  
والطقت والآجاة ونحوها في كل مثل حسب الماء فيها ثم تحركها في موضع سبب ما فيها ثم  
أرضها وأودع الماء عليها بأرباب نخوة ثم نزلهم على الأشكال والأخوة في المثلية إن  
سبب فيها الماء من هنا به منتهى إلى العرف وغيره منها بما لا يخرج فيها الأظفار ويجب غسل  
ملاقي عين القياسة والمثني وطبا مطم ولولم يكن القياسة عين وكان ذاك يجب الصبر  
فما سبب فيها الماء لو سلب بالقليل لا ثم يدل الصبي فلا يجب فيه ذلك وكذا لو سلب عنه  
بالجاري بل لا كذا وإن كان الأخوة أشتاده والأخوة فيها لا تنفصل عنه الفاضلة بل العكس  
والفكر أن يسل الجاري ولكن هذا مما يكون مثل الصانين والمجوب وطبا والفاهدة  
مظنوعه والأفلاك مثل الصابون وأبداً والفاهدة من مخطوعه كالخام والبيج والتمت  
ويجس طبا بالقليل بلا أشكال بل لو كان المطبق كالخام طبا به أيضاً في ذلك ثم لو كان  
الفاهدة المذكورة لغيره كالعنب والبيج والطين ونجست فالأخوة الأكفأ في المطبق  
بالكرا والجاري بل بالآخر خاصة والآخر النجم إذا أيضاً نظهم في القليل ولا يجب فيه  
المطبق في القليل وورد على القياسة بل يجوز غسل الأوباء في العين والمكن والطس  
بأفاهدة من الماء وغسله والأخوة أشتاده ولو بطن الثوب بجلدته وأعوها ويشكر  
بعض نظهم دون بعض الآخر ومثل الحائض والفرش الفلين والوسايل الكثير الحشاها  
نجست فيمكن غسل الطاهر منها نظهم إن أن افقدت إلى الباطن ولولم ينفذ أو شكت في  
فقودها فغسله بطاها ويحب عليها بعضه إن كان القليل وبطها لئلا يفسد  
والخمر والقطاس والجاري وكذا ما يخرج الماء من الإطلاق والأخوة الأكفأ بالأول  
ولو حب نوب ينجس نظهم لو سلب محبة لا يخرج منه اللون ولو لم يكن إلا أن يجب فيه  
في الجاري يجب غسل الماء له أعاده نظهم ومثل القية النجسة ولواشترها القية  
وكانت في ثوب واحد يجب غسله ولولا كانت في ثوب واحد فأن كانت بصورة



المختص به سواء كانت اصلية او مكتسبة من غير الفاسد ولا بها اذا كانت عطفة من غير اداة  
التماسه ولا يندرج بها في الفاسد ولا في الماء ولا يكون كذات حقيقة فلا فاء ولا جرس ولو كان  
خاسه عن غيره سواء وروى الفاسد عليه او بالعكس كانت وصفا وقدره فغيرها ولا  
في اداة الاستيفاء فانما تراه عطفه سواء كان من البهولة او من الغايبة وبعضه يعلم العلم بغيره  
بالفاسد وعلم وقدره على ما سطره عن الحلو واليوقا واغاطا ولا عدم وصول اليك  
الكل قبل حصول الماء اما لم يره الاستيفاء او يصعد في على ذاته الاستيفاء لان لا يفضل  
مع الماء بخلاف من الفاسد اصله لا يعلم بقاءه في الفاسد في الماء ولا عدم وصول اليك الحلو  
بقلا الماء ولا ان يخالو من الحلو **هذا حديث** الكروني الف ومسا شاطا بالمرق والرجل  
ماثر وثلاثون ودهار الفان نصف مئثال شبي وخمسة نصف مئثال حريه وربع عشر  
وامئثال الحريه في مئثال وثلاث شبي ويخوي الاطال احد وثمانون الف مئثال حريه  
وشطاجا وهو بالثلاثي التورون خمسة عشر حاسباً او بخره ومئثال من ابره من  
اخره وسئثال جزء منه وبالمرق البريني الورون بثمانين حاسباً ماثر وثمانين  
وعشر من الاجزاء من اثنين وثلاثين جزءا منه وبالمرق البريني الورون مئثال  
شاهبا ماثر وسئثال وثلاثون مئثال ونصف واحد مئثال شبي ونصف مئثال بقاء  
ونصف مئثال من الماشوي في العبد والطول والهي واما الاختلاف فلا بد من ان يكون الطول  
اشتباه او بغيره شيوا وسبعا اثنا عشر مئثال الشاهب والغالب والوسط وفي مئثال  
والغالب والوسط والماء بها مئثالين وبعضه في المئثالين وفي مئثال لان ان يعلم امثال احد  
الشاهبين على الاخر فلا يخلع حينئذ في الخطيئة ولا في في الماء بين الخاص وعبد  
عن الاطلاق ولوشان في الباقية في الكبريت حرك بالعدم ولوشان فيما كان او انبسط  
عنه حرك بالقاء ولو كان قبله مئثال او وجد غيره بقاء مسرولوشان وفيها ولا  
حرك بالقاء ولو كان الماء مقدارا الكروني ورد عليه بقاء مسرولوشان في غيره شرعي على

طهارة

ومعه ولو في القتل والكد، ولو خرجا حينئذ وساءل القضاة الغيب الموصوف لقرنها أن يقر  
بالحقين ولو عقدت الرجة أربع أو ثلث فليطهر النجس أو كثر الماء ثلث أو أربعة رجال فله  
يوم القدر اثنتان ولا بد أن يهتدى بالأسباب ويشتري في العمل قبل العمل فيقبل ويحفل الغرض  
ببد الغيوب كذلك ولا يكتفى بمائة بدل المرامك العقل ولا للنجس ولا للمنجس ولو كان عليهم  
مسأوا عليها ولم يأتوا اثنتان على طعن واحد مع ما إذا التقيد ولا القيل بدل اليوم ولا الملقف  
منها لا تقرأ في اليوم بين الطويل والقصير والمؤقت ولو كان وقوع النجاسة في اليوم  
الطويل ولا في الحال بين العادل والفاقد ولو وقع أخلاق في العمل من تكلف واشتغال  
بغيره في بعض اليوم أو غيره أو تفضل كل شيء من العلم والعمل وثبت أن المذبح أصلا  
الذوق أحد جوارح المعارف عندنا ولو أخرج المذهبين ذلك **ثانيا** نزع كبرها المجر  
الغيب والقيل والمأز والبطر **الثقة** **ثالثا** نزع سبعين ولو لم يأت الإنسان إذا كان  
مسلما مسلم تركه كان أو يفتضضها أو كبرها **رابع** نزع حجب ولو أدام الكثرة من طاعة  
العباد إذا لم يكن من المحض والنفس والاشخاصة وفي نزع الشاة الأكلية بالثبوت  
والأربعين حتى ولو وقع عدة الإنسان إذا كانت وطيرا وأقرب وفي اثنتان الأكلية  
بالأربعين حسن كذا الوجه الموصوف **خامسا** نزع أربعين ولو لم يأت الرجل ويوث  
السوء والاشتد والغلب وابن أوى والكلب وشبههم **سادسا** نزع ثلثين ولو لم يأت  
الطائر إذا كان يجره ويول أو قابله بغير الكلب أو أحدها **سابع** نزع عشرة دلاء للعبة  
البايسة والغالب من الثم **ثامنا** نزع سبعين بريح ولو لم يأت الطير من الحمار والكلبة  
ولبث الضامة إذا فضحت واشتقت وفضل الحبث أو جرد ولو وقع في الماء ولو وقع  
الكلب إذا خرج من باب ولو لم يصبه إذا لم يصب ولو اتهم أبرس إذا أنفخ **أشحا**  
نزع جنس دلاء ولو وقع بريح الحمار الجارح لا بد من سلطه ولو لم يكن جلاله **ثامنا** نزع  
ثلث دلاء ودعرا والعصبة والخسة والمفازة إذا لم يفتن ولا اشتقت **حاشا** نزع ولو



في حال التمدد كالجاري نهائس دالوم يجب على الأرض وكان الغيم قطعاً ولا فز فيها وصل اليه  
بين ظاهره وباطنه في الظلمة والاضطراب والصد وكان الماء الرالد الماء الكثر لاكن لايجب  
بالإكثاف حين يتحول المطر عليه واما لو كان حبساً وتكون عليه المطر لا يوجد عدم الأكثاف  
يظهر من الاثر بان لا يتشاطر ويتحول عليه ويحرق من غير الهزاج ولو اضطلع المطر وفي  
عليه غاسه غيظ لو كان المؤمن الكثر ولو شك في صدق قوله والمطر عليه حكم بالعدم ولا  
قوة في النزول بين الإشفاة ولا يخرج **هذا** الاصل لم يبلغ ما فيها في الظواهر  
والجاسرة بين الغيظ وبين ظاهره بين ظاهره وان كان عن كمال الحق وهو بطور  
ناظر الجاسرة اذا كان موضع صدق ظاهر غيظه او من الموضع والحق ان الغيظ  
سواء المومن للاشفاة ونزلت سورة غير المومن والمستفك من اهل الاسلام ممن  
لا يكون محكوماً بالغيظ وسبب الاثبات من سوء الحلال وهو حيوان يقبض بعدد  
الأشياء ومن سوء الحكم الجفت من الطيور والموسيقى غيظ الغيظ وعبره قول الله في  
كان وانما الايمان لا يهز عنه ومن سوء الحكم من الغشاة مطلقاً خصوصاً  
مع عدم المانوس ولا سماع الأضام بل من مطلق العلم وسوء الدجاجة والجد  
والبغل بكل ما كرهه الله من سوء الفان والخيبة ولد الزنا ومن لا يقين من الغاسرة  
**هذه** الشمس نظره الأرض ونهضه باليوان من البولاء ذابغتها ببقعها وكان  
في الهواء وبج رايظها كل غاسرة لاجم لها وان لم تكن عليها بل على ما يتبدل كالأنثا  
والقار والسانا حال ما يطلع والجداد والتفت والياب وأشباهه والعمر وفي  
ولا في في الأرض بين التراب والحي ونحوها كالا فرب من ان غيظ الأرض  
او حبس او غير او فوه او غشاه ولكن الاضواء الاكثاف فلما غلبت الاكثاف على  
منه ان يتبدل منها في غير الصلوة ولو جفت الجاسرة خثب عليها والوجه فيها  
الشمس كمن في الظلمة ولا فز في الظلمة بين الظاهر والباطن اذا اتصل الطير

محلہ

فی میان سپاسی  
مظہار

مطهرت

بهاهامة الخوف القاهة أو افضل جنازة الرياح من الظاهر فلا يلهي، وكذا لو طغى شيطان  
مشتاك واشرف الخس بجاهدها ولما شرف في الجفيفت ولا سعة وبعدوا ارضها من الاجيب  
مع صدق استواء الخفيف الهروا وسند الى الخس وبها غفا واستند الى  
الارض فاشرفا لم يلهي، وكذا لو شرف في السبب او في حصول الخفيف **هذا** في الارض طهر  
استقل العلم و باطن البيت والقلبة انما ثبت بالمشي او لذلك على الارض اذا كانت  
العين والاحوصا منيا الى شئ يحد احوصه شئ زواعا فوالك باطنها بل نظر على كماله  
رأيا والدليل ما نقل عصا الخفيف بل كبره الزنبرك او كعبه بل في الحان كصابير مع كذا  
والصخرة والعداء وجرى ولكن الاكثاء وما شاعرا الا احدث وحوط من الاكثاء على  
والخف ولا يشترط طهر الارض ولا يوسمها ولا يطويها من الماخر من الغلظين والظلمة  
الآية انما يراها احدث ولا يشترط والوصاف الوثق الصلوة لم يمكن من الماء فقل طهر  
فقط الطهر بذلك وجب ملتزم اوله وبقائه من الارض الا لا يشترط وجوه  
انما يمكن من دون الاضطرار ووشك في الزيادة بعد ما اولى واشتهر المحرك  
لم يلهي **هذا** لا يحتاج ببذل بل حطيط يكون عشرة اذنيته باخرى لم تكن من الزيادة  
نظير الاشياء ولا يؤثر في الطهر ببذل الاوصاف ولا تفرق الاجزاء ومن الناقض  
الحضار بالطين والطين بالخيار بالين بالسكر والخبث بل جدونه من الاول استحالة  
بالوحدان والحقان والحدوث بالقدوم والفراب والظب بالجم والاضطرار بالحموان  
والماء والخس باليوك الحموان المأكول طهر والغذاء والخس بالطين والابوتش والخبث  
العين والدين الخس بالجم والخبث طهر ساعد الاجزاء المستصرع والعصير الخس بالطين  
بهر لو كان جلاعي وبين ما عالج به واسهلهك والآخر ترك القليج من احكامها  
ببذل الاحكام ببذل الماهبات سواء كان من الطلح اللبل والخرير والخضر او من اللبل  
الللهم او بالعكس ومن القاهة الى القاهة ومن القاهة الى القاهة

والله

وأخالف الظهير **هـ** حيث يذهبون إلى عدم جود هذا فعله يفتي أو زعفران أو ما يشبهها  
فما يشبهه بولونه وخلط ما يجب من الفاساد ثلث شراش حتى في الاستحمام من اليد فقط  
بول البطل والقدوس والحمار ويجمع التدايج إذا لم تكن جالدة وسقوما ما بال المنيث إذا خلط  
مدا فإنه من الفاساد وسقو الحامض المظهر وقب من لا يرى من الفاساد ثلث شراش  
ملا في الرجلين الفار والوقصر والتدايج ما بال الحلب والروثب والقي والخلا عشاء  
الجب من الاحتلام وعرق الحامض والمسح وأهالها ولبن الجاويين ولبن المط الجود ثلث  
أيام والبدني والودعي والدم إذا كان من الذهب وبول الفخج ووثب صاحب الفخج  
فكلهما شرع ومظنون الفاساد وما في الجود **هـ** يجوز استعمال غيره ما في  
الذهب والكافور من المحدث ولو كانت من نقاس الكواهر ومن غيرها إذا كانت من  
غير منصوب لم تكن من جلد البشر في الظهير بل مطلقا وما إذا كانت من جلد البشري  
جوز استعمالها وكذا إذا كانت من الذهب والفضة ولكن لا يجزم ما فيها من المأكلة  
والشراب وغيرها ويرفع من الثلث وكذا لو كانت منصوبة على فضل لسان أو فم أو ناس  
من غير الأولى صحاح وكان من الأنوش إعادة الأواني المنصوبة ولا يمكن من غيرها  
ولا يجزم استعمال دائن الذهب والفضة في حال الفقد ولو كان في الوضوء أو غسل  
ولكن الأنوش في الجع ينهر ويمنع التيمم ولا يجزم اتخاذها كما لا يجزم استعمال ثياب الساع  
والقرا والناعاء والعوف والخيط والكحل والمرارة ولا الغلبان ولا واسر ولا راس  
الشطب ولا غلا الخبز في المسكن والسبب بل لا ضلها ولا كذا لا نزاع في أنها شرعية إذا  
منها والأوح الأجانب في الجع وكذا ما فيها خطوط الذهب والفضة وأصب عليها  
ما دها ولو شبهها وأصب بها شيء منها والأوح بل الأغلبان لا يصبغ الغم الغم الغم  
المفضض والمذهب ويجوز أن يذهب الغم وأسابير الكلب ومفضض من يجوز أن يصب  
على ملابسها ما دها ويكف عليه ما دها ويجعل حلقه رأسه أو ذنبه أو فمها أو يصبغها أو يصبغ

العضو والعضو من الحروف

المفتي محمد صالح المنجد

والفكر فاحسن الى شئ الى العذاب والماء جاز الفجر الى بهر الاشارة منه وفيه الخش  
من الرولع وبث القدم وتحتها **هنا** الى الاسلام بدنه الكفاة ودلوا به من القامة  
والقاعة ونحوها ما يكون من المسلم وما يصل به بدنه من شعرة الظفر والقرص وفي حكم  
الاولاد القضاة ولواصل هذا هو روات الطريف ولا يلزم وثالث البث احوال الجارية  
واسباب الحرمة والصناعة وما شاكله اذ لا يثبت دليل الاسلام مما يشترطه في القاسم والعرف  
السابق على الاسلام اذ لم يبق الى حال الاسلام الاوهط الاوهط **هنا** الى المقصود  
بظهره قاسم الصحبة العباد معط ولواكن بالتمسك وبالهجرة اذا ذهب ثلثاه ولا يثبت  
في القاسم بين الكل والفرقة ولكن الاوهط الاحب وبظهره بالبقية الاث الطبع واو  
من الطبع وغيره وقوب الدليل بشي عاء العاصل والارز في العاصلة والابرة الحظ  
الخطية وكلما يظهره العصبية لو تسلك العمل في حال القاسم وحذف رولع من رولع ذهب ثلثاه  
وكوشك في زهاب الشئ بين حاله من القاسم والبقية كما كان رولع في قلبه انكم يظهره  
وسطره وفي حكمه اذ خرج من رولع البصر على القول بالقياس **هنا** الى الاستدلال بظهره ما يكون به  
اعيانا فظلمه على الظاهر اذ كان حكوما باعنياد وعقل في اسمهم حكم الانسان اذ لا يكون  
اذا نفس ساكنة لا كلب والعل وهذا اذ ارى وعلم به الاذ كان له وعلم به رولع الجور  
في عروق الاغنياء والوزعاعات وحاصن ليلتها وروشا في خلق الاشكال حكم بالعدم  
**هنا** الى ما بين بهر من رولع مطهر لعل الحق والاشبهة لما خرج من رولع بهر اذ كانت  
مستهم بالبول والحي وفضل الفضلة لما بين في الجهل بعد العذر وزوال عين القاسم  
غير الانسان من لدون القاهره وبوالبطن كما كان الوقت والاذن والغض وما بين  
خلق الانسان من جناه من الغذاء وفي جبره لا يكون في رولع والاحيط ان بعض من البول شئ  
ومن غير من القاسم سدا واحدا ولواكن الاوهط منه القعود ايضا ويخرج الدم من تحت  
والحق بطله والمعادف لما بين في المنظر من الدم والغلبة ليدن المسلم وتوزيع على القاسم

File 3

اولاد الكفاح  
حكم الكفاح

رضا

کتابخانه فیضیه  
دعوت اسلام

والصالحين



والمراد وان ثلثين المشاهد المذكورين في الباب الذهب والفضة والبر واليا وبعدها دناها ودنو  
بهما وابداها بل يحيزان ثلثين ابواب الدود وجه دناها وسوقها بهما والابواب الثلث  
والاولى في الابواب الذهب والفضة وشيخنا **عليه السلام** في باب الحام وحكاية  
**عليه السلام** حفظ الله على كل من الدجول والملاء والفتن من عبدة الاوث وبعدها سوادها من الاوث  
ومن غيرها واما اول الاسلام **عليه السلام** فوجب على المكلف ستر العورة من كل اثار الاثر  
والجوار به من الزوج والمولى والزوج من الزوجة والجوار به اثارها فالحام بغيره وقيل  
الحام به بدارا اشغل الحليل للنظر اليها او حصر بها واذا جيب حفظ العورة من غير  
غيرين فلتأثم ومن الدجول والملاء عورة على الاثر اذ لم يكن من الحام وهذا في غير الزوج والكفر  
واثابته في اللينة او خوف الفسخ حرام ويدون بها الاوطى الاجنباب وان كان في  
نظر وغيره من الاطفال بمنزلة الحيوان فيجب مامر بغيره نظر الماكثاء والمك  
خروج من شهوده النظر والغيره اليه كما يجوز النظر الى الكوفة والبر من غير  
بهز ولا ذلة والى شعورته والاطوار الاجنباب سلطانا كما عورة الخبي في الزنا يقول  
ويخطو من غير اوعده ولو كان له احد الحائضين دون الاخر كان له عورة واحدة فكل  
الذكر ما لا يشبه ظلال قول ثلث عودات والملاء انسانا والحيث اربع ويحرم استعمال  
الماء بما يشبهه او ذبا عورة كونه المكث في الحام او يقول او يخطو في الماكث  
ذلك مما يرضى به من لراصة لولا يكون مضار فابعد الناس وكذا لو دخل فيه يد وبوت  
وضاؤه ومنه دخول من ابلى عريضا لا يرضى بدخوله احد ولو قالوا انك بعدد اعظم  
ما يباح في الاخذ على ادخله او شيعا اصلا ويدخل فيه ولو شغل فيه بطل **عليه السلام**  
يجب دخوله الحام ودخوله يوم ويوم الا وان يترك حاله المتحول وان يكون من غير حال  
المكث فيه ودخول الفيل ولو لم يمس من النائط وان حبل من كان معززا وان يقول  
وقيل منع الاجنب اللين من غير مضار في دونه على الايمان وبعده قد قيل

[illegible][illegible]

عليه ولو قدم المثل في داخل المثل لم يكن جدي في الإتيان به خفاءً ، وإلا لها كان اعاده فكان مقلداً  
يلزم تركه كما علم إنا نأخذ من قوة ونوض شيطان ركعات الفريضة والانتاء على أرواحهم  
أو شيطاناً أو بهيمة أو كافر ما يهلك ، ونخبر عن ذلك البطل الصلوات وما للظلمة في شأن منها فلهذا  
وقد انتمنا للصبر لأشوحه الإضمار في البتة فيها على خلاف حظنا وألا لاستنا البهاينة  
أما فيها المنة الفريضة وهو ما ما للظلمة في **هذا البيت** فلهذا في داخل الظلمة في ولو لم يكن  
في التفتت والتموت في وجهه وجبر إذا كان الظلمة في وأما بعد تعين الأيام والوقوع  
فإن كان في غيبها في سقم أو سافر بعد دخول الوقت ثم حضر أو عكس في وجهه وأما  
هذا للظلمة فإن كان في أحد الأماكن الأربعة ولو حضر ونخبر عنها فلا سلطان ولا سلطة لها فلهذا  
والليل واليوم وكذا ما بيننا في الضمائر من المنة في وجهها ولو لم يكن في النوم أو  
بعد شيق الوقت على وقتنا عن صلوة الليل فأنه أفضلي ثلث النوم ويجب قضاءه  
الليل من دون الثلث ولو لم يكن في الليل إلا ما جاء الوقت إلا ما يجب ولو لم يكن في  
بالباقي **هذا البيت** لما بيننا في المنة في وجهها بل على ما بيننا من المنة على ما  
كله في ذلك ما بيننا في وجهها ونخبر في ذلك أن اقدم ويجب ذلك الكلام في غيبها  
فيما بين العيب وألا فلها الأولى أن يدخل في قوت النوم أو يعين من المنة في وجهها  
فهم كقوة من أسباب الإجابة ، وفيه المذكور ، وكذا الرد في وأما ما يخصه بالخاصة  
نفت على ما بيننا في وجهه وأما في وجهه وأما في وجهه وأما في وجهه وأما في وجهه  
والجواب والمدة وهو كذا في قوت النوم أو يعين من المنة في وجهه وأما في وجهه  
من الأناجيب ويجب في حال الاستخفاف أن يرفع يده إلى البيت وبعد بالعين والمدة  
على الاستخفاف في سقمه والمدة أو قل من السبعين وضوءه لسطر الله رقة وأما في  
أو غير ما رقة أو سقمه في وجهه وأما في وجهه وأما في وجهه وأما في وجهه  
أن يقول الضمير لثامنا درس والتمت بين الدعاء والاستخفاف على الوجه المذكور



[illegible][illegible][illegible]

على الواحد من ذلك هذا فليعلم جيداً أن كل ما في ديننا من غير فضل وأخاف أن نولها ما يجب الإنفاق  
على الفقراء ويحذر من ذلك ما على الإنفاق السلب أننا نضع عنها في وقتها كأنه لا يقوم  
وكذا لما لنا من ذوى الأجزاء فأخاف أن نعطيهم ذلك منها في وقتها وانفقنا ما هو  
رافض من المقتضى كما يجوز أن يبتع فيها بعد طلوع الفجر وقبل الغروب على أداء ولا  
إنشاء بل ولو تطلب ما لم يكن أربع ركعات منها ولا تطلب ما يبيع منها أنما زاد ولا يعلم  
من المشرع فيها حتى لو شئت عنها جاز أن يفتا بمقتضى بعد التلويح على عيش على وقت  
تقبله الصلوة بل لو لم يقفها بل ولو لو عشت على الفريضة فيها ولا شرط الوقفاة  
فيها بل العزيم وإن كان الألفه جوازاً لهذا الأداء ولا يفتا لنا من وقت الصلوة  
حاشى منها ما سار منها عليها بل من الفرائض الزيادة الألفاً ونأخذ بالساذجة بقره  
الويل إن بلغ صلواته ونأخذ صلواته من أول أربع ركعات فأنؤمن من تأخذ  
الصلوات منها ونأخذ الفريضة لمن لم يتمكن من الأذان وتكبيرات الاستحباب من أول  
بعض الصلوات الكائنة منها ونأخذ صلواته الليل من فريضة عظم في الليل  
تأخذ في الليل من الفريضة ثلاثاً ونأخذ من غيرها ما كان في تأخذ من قبل الفريضة  
المختارة فريضة الظهر والمغرب والأخر وقت الصلوة يفتي فيها وبيننا الصلوة  
يصل واحد يفتي له في ذلك ونأخذ ما يبيع الأختين بل الترخا والنعيم بل ما كان  
الخاص من بينهما هذا إذا لم يفتي هذه الأصناف الأربعة ولا كان له بل يجب  
القيام إلا أنه يفتي به ويصل ثم يفتي به ثم بل يفتي الصلوة ولا يفتي  
مطلقاً ذوى الألف أربع وجواز القول بل يجب ونأخذ فريضة الظهر في صلاة الفجر  
لأن أوصلها وجه الأكل ونأخذ من غيرها بل ولو لم يفتي في ذلك كان لها ثوب واحد لا  
تصل في صلاة الصلوة حتى ولو كان في عيها منها بدون الفريضة أربع الألف ونأخذ  
من غيرها ما كان في الألف إلا أن ما في يدها ونأخذ ما كان في الألف











الجدة والجدان ما بينهما والجدان والابن جدهما والجدان والابن جدهما والجدان والابن جدهما  
 وخفيها وان لا يرفع فيها البحث عنها وكذا علمه بل هو في الصلابة اذا امتنع الوفاة  
 الخطيب اليه والاولى في الاصل يرفع بقوله الجارية وان لا يرفع شرا لا يرفع في امر الدين  
 لو كان معتقدا ومدا في نفسه والامر في ربه وما بينهما وان لا يرفع احكام الشريعة فيها  
 ولا يدخل في دينه واجرة الموت واليعمل في مطلق السابعة المؤتمنة الخلق خصوصا في  
 الموت وان لا يجعلها عبدا ولا يرفع فيها ولا يرفع في مسائل المعاملات ولا يمكن  
 الجارية والصبان فيها وان لا يرفع فيهم الخطأ من القاتل وان لا يرفع فيها ولا يرفع  
 في الموت وان لا يدخل في قضاء العدل مطلقا وفيه شرب وان لا يرفع في العزاة وان  
 يرفع في جوفه ولا يرفع فيكم وان لا يرفع فيكم ولا يرفع فيها وان لا يرفع فيكم ولا يرفع  
 لا والله عليك وان لا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 بالياسر سواء كان في انفسها وان لا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 وان لا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 سواء كان قاعدا او قائما او مضطرا او غير ذلك من احوال ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 خافيا عن العادة ولا كان لاجل القتل او الجوارح او الجوارح ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 فاسقة انتم في البيع والتمتع من مصير وتالو كان الفرض من البيع مصير فيكم  
 ابشعها عدم الاول بدوا عنه من غير الفرض ان تكون فيه مصير كان كان جينا او غير  
 منه احد غير فعمل سئلوه لوصول شريع احكامه عن نادره فلا يرفع فيكم ولا يرفع  
 وهو من منعه ولو كان قبل الجوارح ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 ذلك ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 لا اشكال في انفسه لكن لا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع  
 الجاهل ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع فيكم ولا يرفع

222

العلم على ما يورد بها وأما على تقدير الظاهر فلان كان له من العود من ذوق بقائه العجز  
 وقصوره من جهة كونه حدث وأضيف إلى باقي الأركان والأحوط عدم سقائه  
 للفن وعدم معارضته للغير وإن كان للبقاء وجهه لا يخلو عن قوة وإتقان المثلث فالعلم  
 ظاهر ولا يفتقر به إلى الاعتماد كسند وجب كذا من غير عطف وعدمه ولو شك في ذلك  
 خصه بآثاره في المكان ولا يخلو من كون البناء له بحيث له ولو كان العلم جانب العجز  
 وفي ذلك وجهان أحدهما بقاءه وعلمه بقاءه بالعلم ثم جاز البناء ولكن لا يخلو  
 به ذلك حتى لا يجوز التعليل على حقيقة متطابقة وأما في العكس فالأقوى عدمه وأما في  
 الوجهين بقاءه التعليل على وجهه ثم علمه بقاءه بقاءه على شجاع المثلث البقاء  
 الشأن لا يجوز وقد علم على الأركان يجوز بعضه ولو يجرى له بقاء بعضه لا يخلو  
 عدم العود من بقاء الظاهر كبناء ما يورثه إكثار اتصاله على مكان كان أمكن الأركان  
 فيجوز أن يكون له كذا أحداهما وإن كان من صفاته غير خلاف الأركان فكذلك بقاءه وإن  
 سقاه العجز عنه أو استعجزها أو غيرها لا يفتقر في الاستدلال من العجز والافتقار  
 والاختلاف وأما لو اختلفا فقدم من بعده الصلوة على غيره ومن بعده عبادة أخيه  
 من غير سببها على الأحوط والمشاهد المحدث سنة في الحجج كالسجدة **سنة التذوق** **والتذوق**  
**سنة** يجب ستر العورة في الرابح من الصلوة ويشتد فيها العلم ولا في غيره من أحوال  
 الخواص وعدمه والعورة في الذكر كما هو الفيل والفرس والبغاة ولا يجب ستر العورة  
 مطلقا ولا في الصلوة والأحوط ستر الأختين وما بين السرة والركبة بالجلية نصف  
 والمحيرة الأذن والبشرة إلى الخواص وإن كان سنة أحوط وفيه أذني جميع البدن إلا أن  
 المكشوف والقدمين والأحوط ستر جميعه إلا أن القدمين والرجلين من موضع العود **سنة**  
 وجب عليها ستره رأسها وموصل شعره بها بشعرها لم يجب ستره وأما ما ذكره  
 كان الأركان لا يكون عليها عمل المرأة وأما في كسوفه وجوب الأستر والعصبة إلا أن

میرزا محمد علی

المجلس العلمي

واسمها والاولى في الصفة هي النفس والمدرسة فانما جليد المستور والظلمة انما لم يورثها  
كلها بشيئا وانما الولد والآخر فيها العبد وان اعتقت الاسر بين الصلوة وما فيها منكر  
وعلمت به لا يجب سلع ولو علمت من يد من الفضل الكثير او صغر وان ادركت من الوفاء  
كفره وان اردت في الحب الاطاعة في الوفاء والبقاء في غير وفي ما سائر الشرائع لم يعلم  
به الا بعد ما حدث وان نفي الوفاء بغيره وحكم كل من البض كما لكل ما ان حكم المصلحة حكم  
الحرة والصبي يوفى بعت بين الصلوة فان كان بالحق بطلت وان كان بغيره لم يمت من  
الوفاء مثلهما واداء الواجب من التمتع ولو كفر بشيئا بطل ما المستوفى واعتبه بما رجا  
ولا يجب الشراء وان كان امة وان علمت من غير علمه وان كفر او لم يرضع انما يرضع للنفق  
ويجب استئجارها مطلقا ولو لم يرضع وعلى الشراء ولا يجزى ما كانت فيها ووجوب النس  
ان يجمع ما سبق مع الاطاعة والاعقاب بشيئا ولا يجب ادائه في عدم الكفر  
بما لو انكثرت قبل الصلوة في الاثنا بغيره او بغيره ولو لم يرضع بغيره وجب دفعه ولو  
السنة التي لا من فتره بين الفلوس والاحلاف لمن علم انه يرضع على ما ينكث  
عورته من غيره واما دفع على ما ينكث فمن غيره بطلت وان لم يكن ناضا ولو لم يرضع  
على النكاح فحرم وجب النس بغيره مع الطهارة والجنس ويدور في الاشياء على ما رجا  
ومعناه على الحق والولع ولا يجد الاكثاف بها في العادة على النسب وقوله ومستمع على  
الظن وان كان في النس واصفقت فغير علمه او غير علمه وعندهما وان لم يرضع  
بما ذكره واداء وحمل او دفع لم يجب لأجل الفلوس ويجب من النكاح الحرام انما لم يرضع  
وجوب استئجار المعلم لاجلها ان كان ناضا وفي جميع ما سبق على ما رجا وما لم يرضع ولو لم  
يهدر على الشراء صلاحه على ما رجا من الطلق وجا الساجع عدمه ولا يرضع في  
بن الاخيه والابن غير والزوج والزوج وغيرهم وفي الله البن يرضع للزوجة والغير  
بالزنا من الزنا ومنع عدمه بغيره انما كان ومنع عدمه باحدتها وفي العبد ومنع

[illegible]



















بدون الصدق وبما في مواضع أخرى من الحق لها **التميز** في القيام **وعدم** يجب  
القيام في الفرائض والوقتيه بل وعبرها عما في حال تلك الأقسام وما ينصل منها من الحق  
بغيره وكعدمه من قيام في حال العدمه وبعد التفرع في الأقسام ولكن وهو غير متعلق  
مقتضى ذلك كله ولو سبوا أو جحدوا أو شرطوا في حق الغير في حال الإتيان وجب في حال التعلق  
غير ما في حق الشبه بغيره من القيام والمندوب مع الإتيان في العمل بدو في القيام **بغيره**  
في الاستقلال فثبتت أولئك أو تواترت بها غير في حال القيام بالأعمال والأقسام  
أو ما يقتضيه من الركوع أو غيره بطلت ولا يفتقر الظاهر والمطابقا هنا ولكن يفتقر على  
وذلك لأن ما يخرج من الفرائض وغيره نظر وكذا الانتصاب عرفا ويحقق فيسبب هنا والله  
والاستقلال بأن لا يصح له على غيره ولو وضع ولو لم يأت بأحد ما بطلت نظم في الأول  
وإنما كان عندنا من عدمه ولا ينافي ما في الراس خلاف الأقسام والاختصاص في العمل  
في ذلك الحكم لا ينافي في ذلك الانتصاب وإنما عدمه وجب القيام على الجميع **لا**  
يجوز أن ينفيد ما يجب يخرج من القيام ولو خرج من الاستقلال سقط ولو لم يكن من  
الاستقلال لم يسقط ولو خرج من نظم لم يكن في جميع الأحوال لا ينفذها سقط الجميع **لا**  
ما يوجد البعض بين المدة والمخرج لعدم المعلوم وتوهمه وإن القيام مع الأعقاد  
الأسطر والقيام مع الاستقلال والمشترط عدم الوقت والخطوب يلحق بينهما ولو لم  
بين الإضمار مع الاستقلال والانتصاب مع الأعقاد وعدم الخاف ولو خرج من القيام  
صحة في موضعه والمدا في الحق على ما لم يكن في دفعه ولو قام مع ذلك بطلت وهذا  
مطابق في جميع مراتب الحق ويكفي في الجرح ما شدد ولو شدد عليه بغيره ونقضه بمراده  
مقتضى حكمه أو كفاه بعد شريطة أن لا يلزمه ولا يلزمه على كل من سئل الحق ولو استدل  
على قول الكافي ولو خرج من الصدق استدلنا استدلنا ولو خرج من الانتصاب صدق حقه  
ما لم يكن ولو خرج من ولو لم يخرج من القيام الحق فإنه لا يظن على كجب فذلك المذهب على

[illegible]

القول والوفى الظاهر والعلنى وفى العهد بل فى الظاهر أنك وحدك النفس  
 وانما سئل والشاخص والاشهاد والبرهان والظلال الى العجا والمالات جنباً وشيوا  
 وان يلبس بغير او يا صفة اوليها وان يلبس بغيره وان يلبس بك وفى الغنى وفيه  
**المرجع الثالث** فى تكبير الاحكام **هذا** يجب تكبير الاحكام وهو ممكن فى  
 بطل ما ذكره اوسيدنا على اجمالنا ولكم او بالوجوه وبطل فى كل ركن ولا يوجب غير  
 تكبير الزكوة ولا يوجب تكبير واحد الاحكام والمركب ولا للمؤمن فى خلاف علم الاول  
 للام ويعتبر فيه ما يعتد فى الصلوة بزيادة فضل الانبياء فى توسيع المأموم او غير  
 ودخل فى الزكوة قبل اعادته وسبغ فيه بين اليهوض واخر فى القيام بطلت الصلوة بغير  
 اللفظ به باهت كغير بعضه فلفظ اعتداله واو اخل جوف منه بطلت وكذا لو عكس او ابدل  
 احد الجنبين او تكلم جالداً لم يمت فى نصيبه او اضرجه جالداً لم يمت سواء اداه من غير موافق  
 عرفاً ولولم يمتك من اللفظ به نصيب الفمك ولما جرحه كائن من الاجزاء لذلك مع اتمام  
 ولو نطق العلم او صان الوضوء عشر رطل فيه جرحه بطلت منه واو اخل بعض الوضوء  
 اوله يمتك من اصلا كفى بالرجوع ولو لم يمتك فاحاط بغيره السليمانه واكمل بينه  
 على الجبهة وبطلت ذلك تعداها لعلها كان خارجاً للمركبة او طو والافس با فى جيب  
 ما امكن ولو لم يمتك اصلاً لم يمتك بعضه مع اشارة اصبعه وحركه لسانه فجب  
 فى النقص الاقتضاه الا ان يمتك منها شاة تكبير الاحكام لكن الاقلال ان يمتك  
 الآخر وان شك فيه لم يمتك فى الظاهر بل بطلت ولو لم يمتك فى الظاهر علمه ان يمتك  
 العلم فى كل احوال الصلوة بوضوء فى المأوى به تكبير الاحكام والركوع او العبد به بطلت  
 الاولى كالانزوتك فى الآخر بين من على اقلها ولو مات المأموم فى تكبير الانشراح فاعاد  
 انشغل بفعل ما يكون بعدة ولو بالاصغاف لم يمتك والافس به **هذا** يجب بعد  
 الاقامة والفضل والفضل وافته استغفر وافته استغفر ويجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]



























سورة خفيفة في الاصل بل هي على الاثر في الامور والحضرة فيها غير الارض بل هي في الامور  
والاشياء ان يضيء في الاصل الشاهد على رسالة بقاءها وحبها لخلوص بعضها خفيفا والاولى  
ان يكون بعد سورة الاخلاص وحب في اني اني مضى انك ما من الصلوة على غير المسلمين  
صالحات الله عليهم والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات وحجهم على الارام الكمل في اشياء  
الخطير وكذا على الامور من غير بعد الصلوة عنها وفيها الامام الى الصلوة وحب على  
الامام من الاستغفار الى الخطير وعلى الارام اليهم فيها حيث يجمعها عدد والجمع وحج  
للامام ان يجمع على المنى وحب على الامام من اول ما يصعد اذا توجه اليهم قبل ان يخطب  
فيحب عليهم كما يهرده وحب لهم ان يخطب اليهم وكذا للامام وان يجلس حتى يفرغ الحديث  
وان يفرغ صلا وشاءا ويتردى به في ما في اذنه والاعتماد على العشاء او العتمة  
والاستغفار او غيرها وان يكون بلسان خفيف ان يكون قادرا على الكلام فينبغي سلاطين المستغفار  
السبعين من خلفهم من عقاب الله ورضيهم الى عبادته من غير قول واجل وان يكون  
سواك على صلواتهم والسنن واولها ومع الخطير والحمد لله والحمد لله والحمد لله  
من الصلوة حتى يستكمل في الصلوة حيث يغير المكان برؤية المولى في ان يسبح  
في الكلام ويحرم الحج والتمتع والاقان وفي الصلوة اذا كان وجوبها عينا وان لم يكن  
والاخرط الحاقا ما بين الصلوة وبين الصلوة في سبيل ولو كان بهن الصلوة ووجهها  
لم يحرم وكذا لو كان وجوبها غيرا **هذا** في حب في الصلوة في الاصل وما كان في الصلوة  
بلد بلحان الله بالاداء الله ونزلت وسلام على المسلمين وزاد الله الصلوة على من  
غيره كما هو حسنا في الامم صلواتهم كما كان في الامم اجلها من خدمته في بيت وعظم  
يقتات الله لا شيء فلو كان بعد الصلوة في ذلك وجب انك انت الله  
والاستغفار في الصلوة في الاصل والامام وغيره وان يدعوا بما في في الصلوة في حال  
الهمس والفرح والجمع وان يخطب في الصلوة ان يبدل في الصلوة في غيرهم

الصلوة

الصلوة في حال الخطم وبعد الصلوة في حال الخطم وحب الله وحب الله وحب الله  
وان ياخذ شارب ويؤمل هذا ما كان وان يفرغ الصلوة وشعره بل ومن ان يكون  
في حال الصلوة في حال الخطم مع الكثرة والوفاء بل مطلقا في عام اليوم وان يخطب في الصلوة  
وان يسبح في حال الخطم وان يخطب في حال الخطم وان يخطب في حال الخطم  
كثيرا الى الصلوة في حال الخطم في حال الخطم وان يخطب في حال الخطم  
الصلوة وان يقول بعد كل واحد من اربعين في الاصل وان يخطب في حال الخطم  
بل يخطب بعد الصلوة في حال الخطم في حال الخطم في حال الخطم في حال الخطم  
والحمد لله والاستغفار في حال الخطم في حال الخطم في حال الخطم في حال الخطم  
وكذا سورة الاعراف والفرقان وزاد في الصلوة في حال الخطم في حال الخطم في حال الخطم  
والاخرط الحاقا ما بين الصلوة وبين الصلوة في سبيل ولو كان بهن الصلوة ووجهها  
لم يحرم وكذا لو كان وجوبها غيرا **هذا** في حب في الصلوة في الاصل وما كان في الصلوة  
بلد بلحان الله بالاداء الله ونزلت وسلام على المسلمين وزاد الله الصلوة على من  
غيره كما هو حسنا في الامم صلواتهم كما كان في الامم اجلها من خدمته في بيت وعظم  
يقتات الله لا شيء فلو كان بعد الصلوة في ذلك وجب انك انت الله  
والاستغفار في الصلوة في الاصل والامام وغيره وان يدعوا بما في في الصلوة في حال  
الهمس والفرح والجمع وان يخطب في الصلوة ان يبدل في الصلوة في غيرهم

في سورة العنكبوت

مستعملين به ويجوز ان ياتي بالجميع في مجلس واحد قبل التوال او بعد وان ياتي في مجلسين  
ونافق بها بعد التوال وفي الصلوة وان ياتي في حال الخطم في حال الخطم في حال الخطم  
في حب في الصلوة في الاصل والامام وغيره وان يدعوا بما في في الصلوة في حال  
الهمس والفرح والجمع وان يخطب في الصلوة ان يبدل في الصلوة في غيرهم

الاولى اسم ربك وفي الاصل في الاصل والامام وغيره وان يدعوا بما في في الصلوة في حال  
الهمس والفرح والجمع وان يخطب في الصلوة ان يبدل في الصلوة في غيرهم

الصلوة



















فصل

الخط

5

تمام الطلبة والواجبة اذا كان المأموم قادراً على فعلها وان يكون ما علم عليه جازاً ان يكون ما علم عليه ان يكون المأموم  
انقص وان كان لا يوجد بينهما الاختلاف او الابتداء باقرب ما علم انهما وشكلا الاشياء. وان كان لا علماً  
في الفداء فيسقط وان لا يكون جيباً ما يتصل به من غير تركه وان كان المأموم غير ان يكون  
المأموم نظفاً والامام ذكره وذكره وان لا يتبع منهما اسداً لا يتقاع او ما يقع من القوة  
او يتبع في بعض الاشياء كالخداة والظن جازاً في الابتداء وكذلك ان لا يكون المأموم جيباً  
عن الامام والصفة الخلق عليه بغير ان يكون المأموم جيباً بعد فاعلم  
والاولام دائماً خارجة ولكن الحق ان لا يكون المأموم معتزلاً به عن خطوه وان كان  
قد انصف المأموم فصل الجليل كان يفتي واحداً من بين عليهما لانهما في بعض الاشياء  
فانه لو فصل بينهما فصل كثر في شتمه لعله اكل الاخرى وفي الاقواسط الاخرى  
منها ما يحصل ذلك البعد انما يفتي على اختيار المعتبر الاخرى وان كان البعد بين  
الامام والاب عليه لانهما كان بينهما ان يفرق بينهما ان يفرق بينهما ان يفرق بينهما  
الاخرى جازاً في التمام والمساواة وان كانا من نفس جيبهم البعد وان كانا على الطين  
كالمساواة من البعد ومن لم يفتي في البعد وان كانا من نفس الطين وان كانا على الطين  
لم يفرق بينهما وان كانا في طين وان كانا من نفس الطين وان كانا على الطين  
يركضه ان كانا من نفس الطين وان كانا من نفس الطين وان كانا على الطين  
عالمهم وكل واحد الامام وطه الامام من المأموم وشكلاً في الاشياء  
باعتبار اكثر ولا اختلاف بدون قصد الامام من المأموم بخلاف الاشياء فان  
فصله لا يفرق في جميع الاشياء بل احداً من بين عليهما ولا اختلاف في البعد  
وبان كونه يفرق وان كان ما علم ولا يفرق في جميع الاشياء فان كانا على الطين  
اشياء وفصل كل الامام واحد في جميع الاشياء والاختلاف في البعد في جميع الاشياء  
ما هو فصله المأموم وفصلهما باطله وان كانا من نفس الطين المأموم على الاشياء



[illegible]

بعد ما يجب الإعادة ولو كان انحط وان كان في الشبهة على الخلاف ومنه ما انقطع  
صلواتهما حينئذ وكثيره على خلافه في الإهداء في اليوسمير بصورة الحب والعهدة بنت  
الارثامات اياها فكس ويجوز مع اختلاف عدد الزكوات والذوق والصفت جعوز  
البناء المفترض بالمثل والفسك والمنطق بالمثل كالإهداء النص بالبالغ وبما  
صلى بين لم يصل وبالعكس في الآخر والإهداء في الصلوات مع عدم اجتماع الشبهة  
في صلوات الكسنة والكل واحد من اليوسمير بالآخر اداء وقضاء ويجوز ان لا  
المعنى بالمعنى وبالعكس والنظر انما يعطيه اجزاء النص والآخر تركها فيها وذلك  
البناء غير فصلها من ادراك الإهداء قبل الزكوة كغير ذلك فإنتفاع وحسب بكونه من صلواته  
وكذا لو ادركت الزكوة بالاولى بعد ركعتيها على جميع الزكوات من تكبيرين اهلها اداء فإنتفاع  
والثالث للزكوة ولو فات عنه ادراك الزكوة كغنى في الأوقات ولو ادركت الإسماء في الزكوة  
ورضى الفوات لوجب المصائب كبر فإنتفاع وزكوة ولحق به في الزكوة اداءه والكل  
ان لا يفتي بغيره من غير ما جاء في الأوقات في غير هذه من يكون البعد في حال  
الخلل الذي لا يجوز وعلمهم ولكن الاخطاء عند الدخول على الأقل ولا بين ذلك  
في حال الذكر كشأن بالذكر ولا وان كان الاخطاء ترك في حال الذكر ولو كان في ذلك  
ما يوسم عن ادراك ركعتيها بغيره ولو تركه لم يكف ولعل يكن المأموم في اتصافه  
حاضر ثم جعل مائة من الركعة واليهما وانما بعد تسليم الإمام ولو  
ادركت الإمام في الوضوء في الأخرى فزاد اليوسم والأولى وجوباً ولو لم يكمل  
من الفائضة والتمرد اكتفى في الفائضة ولا يجب الزكوة في التمرد في مثل لا يجوز  
ولو لم يكن من تمام الفائضة تركها وتابعه ولو يجب الفداء وذلك ان الزكوة  
الأمام ما وليه اليوسم في الفائضة سقطت عن الفداء ولم يعتد بشبهة  
بعض الفائضة والاخطاء اليوسم امام الأذان يفتي في الأخرى ان يكون في الصلاة

[illegible]

ذليل قد قامت الصلاة كما ترى في الأذان والأذان وإن قصد الصلاة جماعة أو ما كان  
 أحادي مشفوعاً من دخل جماعة أو غيرها جماعة وهي مكان أو غير مكانها أو غير مكان  
 ولا يصدده الخلق إلا جماعة ولا فرادى ولا يوجب الإعادة إن صلى جماعة أو دخل المسجد  
 وإن دخلته المشاة ثم أقاموا على طلعوا وضأ الجماعة ولو كانت تضرع عند ذلك  
 التناظر إن لم يقاموا من على السجود وسلم وخبط إن أصبح الأمام إن كانه وقام  
 خصوصاً المتأخرين في السجود البسر وإن غاب الكليات الإضافة على كبر  
 الأمام وإن يجره يمان لا يبعد المأموم شيئاً من أركانه ولا يشر الأمام وإن  
 بشره الفاعل والسورة في الجبهة إن لم يصح صوت الأمام ولا يجره كسراً وإن  
 يجر في الأضحية حال صلاة الأمام بل يرد على الجبهة والصلاة على يمينه والحمد  
 كان خيراً من يمين الأمام من الصلاة ولم يشر الأمام وإن يقول الله تبارك وتعالى  
 أو أسمع الإمام من الفاعل وإن يشار الأمام المأمومين في الدنيا ما إن كان ماله  
 ولو كان مأزولاً لم يخل المأمومين سؤال الله سبحانه شكرهم وإن يصف الصلاة  
 بما يناسب حال المستمعين إن يعلم إن جميعهم يعنون أو حاله يخل وإن يلفظ حتى  
 سأل الكبريأ الحسن إن أحد أو أداك إن وجبت موكداً إن يقول من موضوع حتى  
 يرفع عن يمينه يركع أو الأثناء وإن لا يخلل تعاليك في الغزير بل يرفعه قلباً  
 ويغضض ويحيط إن أقرمت المسافر يركعاً من موضوعاً في التتابعات وكذا الصلاة  
 القليلة للصالح ولا المنيح للركن ولا التخيخ في الصلاة إلا أن يبدل إلى الصلاة ولا الصلاة  
 أهله ولا المنيح للطن إن كان قاصداً في العلم إن لا يخل في التناظر بعد الاسترخاء  
 في الأمام والركن الكسبي حال قد قامت الصلاة وأعلم بذلك المأموم الكبريأ  
 استحب أن يكسر فاعل الأمام في الصلاة وإن لا يضيها من صلواته وإن لا يبدل  
 بعض القيام ولو أدرك في الصلاة ركع وحسن إن لم يعلم الأمام ومنه في قيام ولم















[illegible][illegible]

بعضه بالمتن هذا المكان العرفان في الفكرة والاولى بغير هذا الجواب من حيث وجب  
سقط في التحليل بين السهل والمركب والصلب والكبير والخطير والمحدد والصلد من غير  
الاولين ان يكون جينا واحداً وضاداً ولا يجب فصل من جيلها بالوجوب والصلابة  
او من غيرهما سواء ضل او دبر بالاجب بانها الحاكيم ومن قيل قسره ولو ما بعد الاضغان  
بجب اخبر وجب فصله وكذا لا يجب فصل الكاف من لا يجوز ولو كان ضيقاً بالاول او زوياً  
لا يكتفى ولا بد من لا يصلح عليه اذله الخبايا من حيث الجلب قبل الفصل وسر بغيره  
من المظاهر **الحكم الرابع** يجب فصل الميت بالثبوت وبعد الكاف وجوبه بالماضي  
والماضي بالحيوية والماضي من ان يكون له جلب جيباً او جيباً او وضاداً وبغيره بالماضي  
والماضي من جيباً على القبيل قبل الفصل بالماء والسكن والماضي والكاف لا يدرى  
بما لا يفسد في جيبها بالماء ولكن بشرط ان لا يفسد الماء من اطلاقه ويشترط ان لا يكون  
الترطيب من الوضوء او جيباً كما في فصل الجنب اذ كان من ترطيبه اجماعاً لا من الوضوء  
في الجلب والبعض والوضوء المذهب في الكلى والكبرى منها كما في ثبوتها وبشرط الترتيب  
بين الاصل على الترتيب المتعارف فلو لم يترتب من جيبه ثبوت فيها المنة ان كان الفصل  
احداً من الاشكال وان كان ازيد فلو كان الجلب مشككاً في الفصل كالتب نو واجباً في  
سليم الا واحد ولو سب عليه احد وتغير الاخر في الجميع وجوباً والماضي ندباً ولو سب  
كالمعتد او سب مرتباً نو كاعتد الشريعة في حكمه ونو كاعتد افعال لا فعلها كما  
منها وبغيره كل منها معارضة التميز لا يميزه التغير والغير واحد متعارف ونفع الحكم  
في الوجود وتغيره ولو لم يميزه بالاولى لا الفصل واحد بغيره او افعالاً لفصل من افعال  
الاولى لا في التميز ان يثبت بل المتعارف ان كان الفصل واحد جيباً من ذلك وان كان  
معتدراً فالأصح الفصل الواحد المجمع وان كان الاصل يحكمه في الارض ولو سب الماء  
قبل التدفيع وجب الوضوء بالمرسلة ولو تدفيع القاطن مطلقاً ولو سب بعض الاضغان







[illegible]

ثم يغيب ويجوز تكميلها من النقص من الزيادة والخرج من الميت نجاسة فلا بد من غسله  
ولو كان ثلثا من جنس من أحد السبلين وفي الإتيان بها نجاسة ولو اصابه بكنة من ثوب أو غيره  
في الغسل ولو كان يداه وضأن أن يكون غطرها ولو غطرها فغسلها وجب غسلها من النجاسة  
لو نجسها ولو الأسفل كان في الغسل **الباب الرابع** في صلاوة الميت **باب** في  
الصلاة على الميت ولا يقرأ من الشهادتين ولا يقرأ في الصلوة ومن قبلها من  
المؤمنين على الجمل ولا يقرأ في سجودهم من أوابه أكابر ولا يغيب على الخالي من الصلاة  
بل يركع فيها كالحيض على الكفا بالركعة الأولى أو الأولى وأربعين ولكن يجوز أن يركع  
مؤخرا كالصلاة على الميت في ركعتيها بالسلم والخطب والأول سلام بل يركع كالحياض  
فيها سلم للركعة منة من بعد في ركعة السليمان بها والخطيب ويجوز أن يركع في ركعة  
فأولى أو مؤخر أو يغيب على أيهما إذا اعتنى عليهم ثم سبى حرارة أو عداة أو كذا  
كان أو يؤمن أو جسد أو حاله أو شئ في قلب من ذلك ولو لم يكن بها ولو لم يكن بها لم يخطب  
صلاة أو خطب للميت في وجوب الصلوة صرح به جماعة من الأصوليين على الأوجه  
وأن عدم علم الوجوب أفنى وجب كفايا لكن يشبهه بعضهم بالأجنان والعلة كاشفة  
الاخبر بالوجوب كالبايع يتبع من الظالم لا يمكن إلا بقطعه يعلم من المكلفين حكمهم  
المستأجر إلا أن الأول لا يحضر مع صلوة كذا من الجبل والمراد تحقيق العلم به والقول بالبدل  
على الحاكم وعنه في الأولى بالضافة إلى الغسل ولا وجه في أصل الصلوة لا في خصوص  
الجماعة فلو لم يأت الولي إحداهما لم يركع بل يقدم من حضر مع ما يثبت له أن كان قد تقدم  
مستحق فلا خطب ولا يركع ويصل عليه بالركعة الأولى وهو يتنصر به على الأسفل ولا يركع  
في وجهه لأن القوة لا ترجع إلّا للمالك في هذه الجماعة أن كان ولا لا على الولي ولو كان  
الميت إلى أحد بالصلاة لا يجب قطعه من أن يأتى الولي وأن كان لا يخطب إلا الأعضاء ولا  
يطلب الولي في الصلوة إلا أن يركع فيركعها حتى العدا والموتوسخ فلو لم يركعها

[illegible][illegible]



















المستطيل

عبدالمنعم عبدالقادر  
مكتبة دار الفکر

2

[illegible]















فلا يجوز فيه ان يقع من الشايع مع سبق التيقن ان عالم يسلم عليه فوقع التحيات واما ان الشايع سبغ  
فيسح فانما يجد عليه التمسك بالأسئلة الخاصة بمسألة واحدة في الخلق عليه فلو لم يجد عند وجهه ولو لم  
خبره عن السلب وبمثل الحق هذا كل ما سبق التيقن واما في جميع حالاته فمطلقا واما في  
القضاء فمطلق منها واما في الحاضر فلا يلزم دفع خبره عن حاله قبله والقضاء فيها على  
الصلح التقيادي والقبول المانع وتكرره ويختل الخبر بدونه الفصل اثناسيوس في قوله الفصل  
عدم القضاة وما عارضه البكر السبط انما لم يخدم الا انسانا طيبا وما كان في الاحوط فياخذ  
وكذا لو اثار الدم بصله والنجس والطيب والعلم يسلم عليه فوقع التحيات الفصل في القضاة  
فلو تركت الفصل في الثالث ان يسلط حرمه ما دل على التيقن بالاثبات فلا تركه فلا بد من  
ولا يشترط تقديم صلته في الخلق اليه فلا في التيقن من الكثرة والمنطق في قوله الفصل  
في الاضاح انما الفصل فليس بشرط وما امرين وما في قضاء فمطلق منهم لم يفسد وما به  
والحجب في التيقن والعلم والظن بل الاشكال السادس في وجه رمي ما في الجمع في الظن الفصل  
لكن امراته وجزيرة او طول من بعد الظن ويكون هذا ولو تركته لم يخرجه من وجه قوله  
القضاء واما المضاف فمطلق من الالفة في بدل الحجب والتاخير مشقة بدل الحجب  
لأن القاضي من علمات قبل القرب وامرأة والشاذ وسق وحضرا وسفرا ومطلق المدرك  
على كونه في وجه الاطلاق من قوله الا في ذلك ايام في المدة في الخارج لكن الاحوط تركه  
في القضاء واما احد المحدثين لم يخرجه من وجه عليه القضاء الا كما في جميع الحكم  
بالحكم من الخان التاسع في وجه لا يثبت به ولو تركه في الاشياء فصل كما في قوله في الخلق  
اجلا اعلم بعلم كشي سقلا اذ ينه خفي الباطن جس شقة سقلا في قوله في الذكر وفي  
سنة ذلك في الالفة وبموجب المطلق من الذكر والالفة في القوم او ليقظة بالجمع  
او في جملة او لظن في وجهه ولو بايع او امتنع لم يثبت له حجب الامتحان وانما في التيقن  
في الاضاح من دون مطالعة الاضاح منها في مكانه في الذكر والالفة ولو تركه في

[illegible][illegible]







ولو كان الى خلافه والام يجب عليهم شي ومثل الاستماع بصوت المدرك ولا معها او فكل الجاع وهو  
الا صار باقيا من وجع البطن وليس من الاستماع بالاشياء كما لا يوجب للشهنة ناسا والاشياء  
لكذلك ولا للملح بل الجوع في البطن اذا تشكر فيه ولو عدل **اسماء** الا حقا فان بالماج بما يتجلى  
بهم عرفا من دون ضرورة وهو حرام بموجب الفسار والفساد بل الكفاية وما الا حقا من  
بالجاسد فالجوع يكون حراما ولا بموجب الفسار والكفاية بل انما هو حرام في الاحوط الا حقا  
كله بل الحقا في الاذن الا ان كونه مضطرا معتقدا ولو اختلف في الجوع ما يجب  
كان حكمه حكم الجوع وكذا العكس ولو شك في الجوع كان كالجوع **مسألة** البقاء على  
علا خطه بطلع الجوع ولا يوجب مقدار تمام الفصل مطلقا ولو حصل بالاحتمال وهو موجب  
لما في سائر وهو يوجب في صوم شهر رمضان ونحوه في جميع الاقسام حقا  
ومثل البقاء على الحقيق والنفاس والاشياء من غير ان يوجب في الظاهر بل في الحقيقة  
عليها الا الكفاية كان الاظهر اختصاصا بصوم شهر رمضان لا في غيره لكن الا حقا  
التي فيها عليها وعلى الجوع بغير جميع اقسام الصوم غير المتكسر وبما غسل المتكسر فالحق  
عدم وجوبه ومثل البقاء على الجوع بغير تمام الجوع الى الصيام يتصدق عدم الفصل والذبح  
فيه او يدون فيه الفصل البقاء والى ما لا يصح الفصل فيه او مع الذبح وما لو كان تأويله  
فلا يوجب عليه ولو نام بعد انقضاء المسكون على الجوع بغير وجوب الفضا خاصة ولو كان عازما  
على الفصل ولا يجرم هاتان التوسعات الا في الاحوط مثل الثانية بموجب الفضا والكفاية  
في الثانية مطلقا وان كان عازما على الفصل واما لو كان عازما على الجوع بغير اوصاف الفصل  
التي هي اوصاف الفصل لغير الصوم فالأظهر عدم الكفاية بل الفضا ولو لم يكن احد  
من تقدم على الفصل وجوب التمسك على الاقوى والأحوط لا لا يحيط البقاء عليه في التمسك  
الصوم وهو عازم او عازم ولو كان في التمسك البقاء اشكال فيشكل وجوب الفضا وكذا  
عشر وجوب الكفاية بل في مقابلة من شأن منها ولو اوجب تأنيها وهو مثل الواحد

بمؤخره

بما صرح به هذا بغير كفاية من المطلقات انما يوجب الواحد ومن الصالحين عن عمل وشك في الفضا  
ولم يوجب الاقوى فيه من الوجوب والحب والاراء والنفاس والمعتن وغير المعتن وانما على انه  
صالح وشيكون شي مطلقا ولا يبرر شك في ذلك في الفضا وعقوباته ونحوه  
مفطر من دون قصد واداءه كالورود في غلظته من غير ان يوجب من الاشياء  
لم يوجب وكذا لو جرح في صدره او ضرب في حن الى مضطرب من دون اعتناء وقصد  
خوفه على الصبر على غلظته او عابله او ماله او غيره الذي يثبت به الا بالدين والدين على ذلك  
الغرض ان لا يتركه لم يقصر فظهر وانظر بطلان وجوب الفضا الاشكال الا في الظاهر  
الوجوب وفي حكمه التمسك من الفضا فوجب الاشكال في بقاء الفضا ولو شك  
في ان شيئا يوجب الصوم وكان عازما على الجوع على نفسه او مطلقا ولم يبرر الصوم  
الى التمسك وجوب الاجتناب وان كان في وجوب الفضا اشكال كان عدم الكفاية ظاهر  
ومثل الحكم لو شك في ان يجرم او يتكسر ذلك الفصل هل كان عازما على الجوع بغير  
شك او لم يتركه على الاجتناب او على الاخذ منه واما الجوع فلو كان مقصرا فلا اشكال  
بطلان صومه بل الظاهر ان الفضا بل يوجب الكفاية محقق وان كان الاقوى عدمه واما  
غيره فليس عليه الكفاية بل في وجوب الفضا اشكال بل لا يوجب الصوم ولو اكل  
او جامع صوما فظن بطلان الفعل وانظر كان كالجوع **مسألة** لا يوجب الفضا الا في  
رمضان وانما في الجوع واما غيره من الواجبات كصوم شهر رمضان او الفضا الا في  
المعتن وانما وجوبه بغير يوم بل يوم كلبس فضا بل ذلك هو الواجب الا في  
توجب في شهر رمضان والنفاس والمعتن وعدم الاعتكاف ان وجوبه بل خلافه في فضا  
شهر رمضان على الاقوى وجوب فضا الايام الثلاثة الا في شهره هذا لا يوجب  
من الاضطرار ما يوجب الفضا منها التمسك بغير ما يوجب الفضا من غير سواء  
على البقاء او شك فيه فظهر على التمسك بل في شهر رمضان على الاكل واللبس واللباس

الانما في انما مطلقا ولا يبرر عليه الكفاية انما يظهر بطلان الزوال والاحوط الحاق فضا  
بفضا وشهر رمضان في خمر الاضطرار بعد الزوال وبقا الكفاية وان كان الاظهر عدم  
ويكون الكفاية فيكون موجبا ان يقع في انما مطلقا ولا يبرر عليه الكفاية ولو كان في يوم  
لم يتركه مطلقا وانما في سببها من جناس مطلقا او في غيرها او اما في الوسط كان  
الاحوط الكفاية في الجوع بل مطلقا ولو اوجب الجوع الكفاية وعرض ما يوجب الصوم  
والجوع لم يوجب الكفاية ولو اختلف في انما مطلقا لم يبرر عليه الكفاية بل في الجوع عليه  
ولا في التمسك في الجوع بل في الجوع وكذا في الجوع عليه الكفاية لان لا فرق بين التمسك  
والتمسك ولو اوجب الجوع الكفاية بل في الجوع كذا في الجوع بل في الجوع كذا في الجوع  
بغيره في حلق الاكل كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع  
والتمسك على الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع  
بل لا كفاية فيها أصلا ولو اختلف في شهر رمضان مطلقا ما يظهر بالضرورة من الفضا الا في الجوع  
واعلمه حله كان متروكا بغير للفرقات ما لم يكن من فضا لا يوجب كفاية ولو لم يكن  
احد اوجه مسلما في الجوع ولو اختلفا في وجوبه فظهر وكذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع  
في الفضا هذا يتر من السنن بل من الفضا اشتغال الجوع في الملاحظات بها فضا  
السنن ومنها ان يجرم الجوع في وقت الظهيرة والليل في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع  
بهم وبما عليه وهو في وقت الفضا من الفضا كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع  
والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن  
في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع  
الى الظاهر انهم عليه مطلقا بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء  
في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع  
منها وسلطان فيه وانما بطلان الجوع الا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع كذا في الجوع

بالمؤخره











في التنبؤ ، انما يجب التنبؤ بعبد ذلك في الدنيا من قبل ان يدعى القضاء ، لا في  
 قوله القضاء ، ولا على ما سار ورثه الاول ، لا لكونه في الدنيا ، بل لانه قد علم ان  
 وعمل لكونه في زمرة المبطل صلوة او صوم او استسحار فانه لم يجب على الولي ان ياتي به وقد  
 قد ما قبل بغيره الولي ، بل ما سقط عنه بغيره العمل استسحار ولا صوم ولا قضاء ، لانه قد  
 العمل منه بشكله بغيره استسحار وبعض الاولياء منهم انهم كانوا يقولون استسحار هو طهر ولو كان  
 معتقداً ، واشتغل بالبيع بالخرق ، وكان واحد ولوا حتى استسحار الباصرة من حاله ، وان  
 فعلها احد من اوليائه بغيره ايجبه وتلوهما سقط الوجوب ، بل انك بغير الوجه واليد والرجل  
 حسن او تركه ولا شرط في وجوب القضاء ، على الولي بين الاشتغال وعشر القضاء ، النفس الخ  
 بالاستسحار ، وعدم وجب عليه الا انما بالبيع والاصحاب في تعاراه ان العيب وقبحه  
 القضاء ، لا بل ظاهر الاقوال ، فان الامم به يمكن في الوجوب اشكال ، وعدم وجوبه في  
 اوله ، بل يمكن التمسك به على سقط من سائر الوجوه ، ولا يشهد وجوب التصديق في هذا القول  
 من تركه اليك بدل كل يوم من طعام وهو احوط في الجزاء ، كذلك المشهود انه لو جليبه  
 شيئا من ثيابك الى الولي فيشهر ، وفقدت من الاخر من تركه ولا شرط عندك في ثياب  
 بين الواجب اليه ، كانه والخرق كقضاء شهر رمضان لا يطهر على شراعه ، اخصاص  
 الحكم بالخير من ثلوثها مما لم يثبت الحكم **كتاب الاستسحار** ، وهو اليك في مكان ظاهر  
 في زمان خاص مشروط بالعلم ونية الدعاء ، وفصل كذا ، خصوصاً في الدعاء او في  
 رمضان ، وفي الاصل مقتضى وجوبه بالنية وشهره ، وبعضهم يوجب وجوبه **كتاب**  
**الشيخ** **القرطبي** في شرايطه **فصل** في شرايطه ، وقد سبق غرضها ، وكذا في  
 الدعاء بها على غير شرايطه ، لا بد منها ، ولا يبرأ من نفسه ولا يبرأ ، ولا القضاء  
 كالواجب على الخلق بعد المخلوق في اليوم الثالث ، وفيها مقدار ثلث طهر الخلق ، وذلك  
 فيها بعد الشروع في الاعتكاف ، لم يفتنه **فصل** في شرايطه غير العلم فلا يقبل ، ومنه

[illegible]

كان يجب فتمت الصلوة والقسم والثناء ولو كان الوجه جائزاً له المصير قبل الشروع وبعد  
 ما لم يضر يمين من الاعتكاف منه وبطل الواجب لو كان قطعاً ووافق الواجب المدين قبل  
 منعه بطل سواء كان قبل الشروع ووجه ولو قسم الملوكة اياه من الوجه جائز له الاعتكاف  
 اياه واولاها ما ذكره اولاً من الملوكة في اثناء الاعتكاف فبطلت اياه تمام اثناء  
 إيمان او يجب بالبدن ونحوه واللام يجب هذا اذا كان مع غيره بان الوجه وما لو كانت  
 في وجهه بطلت واللام يجب عليه ان ينام قطعاً من اقبل ولا يكون انتم بعد ان يخلو  
 بشماله واما البسطة في الحيوان ان يهدم اعتكافه على موضع اختياره ولو كان قبل بطل  
 الا اذا كان لفردة كتحصيل المأكول او المشروب ونحوها الخارج من البدن ولو اقبل اياه  
 الواجب بالبدن من في المسجد ونحو ذلك من العزومات كقصة مفسن مؤمن او طاعة  
 يكون من قبل اذا مضى حاجته الا ان كان عساة او المرضي والشيخ المؤمن ونحو ذلك  
 لا يجل الشئ والصلوة والدين ونحوها واما خاصة الشهادة او غيرها سواء كان معناه  
 عليه ولا اذا لم يكن بدونة الخرج منه ولو خرج لأجل شئ طاهر لم تجز له الجلوس والحق  
 تحت الظل بل مطلق الجلوس الا اذا اضطر اليه ولا اذا والصلوة خارج المجد اجمع  
 منفي الوجه فيجوز حيثما كان على خلاف المجد افضل وهذا في غير ركعة واما ما فيها من  
 له المقادة طلقاً اذا خرج الصلوة والركاب من ارضه من الضرورة ولا تملك ولا  
 في الخرج بطل ولو اصابه حال من الخرج الى الغزاة واداه ولم يطمأن انذار الرضا كما  
 لو كان ما بان او لم يأت الى الطلوع في الخارج بحيث يمتثل بغيره من كونه معكلاً او  
 الشرع ويكون واجباً لغيره فيه ولو لم يركب ذلك بطل ولو اركب احداهما بالخروج عن  
 من المجد واثنى اعتكافه خرج لم يات به الا اذا طال بحيث يظهر من كونه معكلاً  
 في عرفة الشئ والولم يرسخ بدونه اركبوا والناس من دون فصل بطل ولا  
 مطلق في غير مخرج بعض البدن من المجلد ولا الصلوة الى السطح المسمى بالوجه

في الأحكام والرواين **فصل** في عدم على المحلفات ما يجب على الصائم ومشرط في نفسه  
أيضا لو كان الإنكشاف واجبا أو كان في اليوم الثالث في التذويب بشرط ولا  
مطلقا ويجب عليه المنع من النساء مطلقا قليلا أو ملغا وإجماعا وروى الترمذي  
ابن أبي النعمان والزهري وسأله الطيب واستسأله والزهري عن أن كانت له امرأة ولا  
حوط تركه مطلقا ولا أنفعا مطلقا ولو جاز له زوجة أو جارية أو خال أو نسبه أو  
بل مطلقا إلا أنه لا يخلع ولا الأجرة ويخالف في ذلك وفيه وهو لا يخلع ولو لم يخلع  
حرم عليه وإن كان حرا وما لا يخلع في الخلط بينه وبينه بشرط ولا مطلقا  
أو إنكشافه بغيره النساء مطلقا ولا يخلع إلا بهما عجم عليهما ولا أنفعا  
يا مودد الدنيا وإن كان الأظهر عدم الحر في جهاد عليه نفس الصلح وإن كان الشرع  
الصبي ومقتضى النكاح والتذويب في أصولها من غير شك في المباحات بل ملها صحتها  
النساء بدون الشهادة والمخبر على وجه المستطاع والكرام والمقتضى المجهن فيهمه كان  
الأولى الإضمار على نكاح الصغرة في أمرها من غير شك فيهما **فصل** في المحلفات  
أن بشرط مع الله سبحانه الخرج من الأحكام مطلقا ولو لم يقض له ما عرض فيض له  
في الحج إذا أراد ولو بنية العذر وهو في التذويب وثلث الشريعة لا بعد الإقضاء  
بوعده وفي التذويب وثلث التذويب لا يوجب الشرع فيها أيضا وإن كان التذويب مطلقا  
يجوز الأشراف في المنع من العرض لا عارض ولو اطلاق بطل الأشراف والتذويب  
شرط الحج جاز سواء كان في التذويب ولو بنية بوعده أو في الواجب ولو كان  
مقتضا وشايعا وعلى تقدير الأشراف لا يوجب القضاء في التذويب مطلقا ولا في  
الصين وأما في الطلاق فتدريج الإيضاح أن شرط التذويب وإن كان بشرط ناه  
أن يثلثه أو زيادة يفي على ما في رواية البايع وأول ما يثبته ويجزئ أيضا  
ولو لم بشرط الخروج وجب الإنكشاف أن لا يثبته أو زيادة سواء بشرط



اولا كان الواجب معها اكل اوراق بلغمه وان لم يجب الاستيفاء ان لم يجرأ ايضا مطلقا  
 سواء مشى الشارع او كان الواجب معها اكل اوراق بلغمه او اكله وجب الاستيفاء ايضا  
 مطلقا سواء كان معها او مطلقا ان مشى الشارع استأنفت في التفتين على الاحرام والاعذار  
 ون الظاهر ان اكل ما كان ولا يشترط فيه الشارع ولكن اكله ان اكله ان اكله من ثلثه  
 اكله لثمة ولا شرط في زهره الفضاء ولا سلبنا في جميع العقود بين اكله يكون في الفضة  
 عن اكله اكله في مصلحه او مصلحه **فصل في** لزوم اكله المصنوع وكان في مصلحه  
 واجب اكله على اول مصلحه ان تمكن منه وزلت على اظهره وانما المصنوع على اكله  
 له بلا خلاف وجب الكفاية على المصنوع بالتحلي مطلقا لئلا اكله في الواجب الكفاية  
 وكما يجب مطلقا في كل ما وجب الاكل في فعل المصنوع لاكله والشرع وعلمها  
 لكن لو وقع الجوع في النهار الصوم واجب كفاية لان اكله في الصوم ولو وقع في  
 الليل واجب كفاية واذا كان اكله في الصوم واجب اكله في النهار في المصنوع وشبهه  
 وجب كفاية اخرى لذلك وكذا لو كان في قضاء شهر رمضان بعد الوضوء وانما  
 غير بل في الصوم واجب الكفاية في الواجب في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 الواجب في الواجب الكفاية في الواجب في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 وجب في سوا الصوم الكفاية في الواجب في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 فيه في غير الصوم والصلوات وانما الواجب في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 في الواجب المصنوع بالتحلي في الصوم واجب كفاية في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 في قضاء الصوم اكله في الصوم واجب كفاية في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 لا كان الصوم ولو اكله **فصل في** لزوم اكله المصنوع في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 ولو اكل المصنوع في الصوم واجب كفاية في الصوم واجب عنها ايضا وانما  
 وهو انما يعقود نافي كالمهر وفيه تمام **فصل في** لزوم اكله المصنوع في الصوم واجب عنها ايضا وانما

42

[illegible][illegible]



















[illegible][illegible]

41















[illegible]

التي ذكره في حال بطلان الفضيحة بغير الشك والعداء ولا كبح في الماء، وقد ذكرنا  
**في** **الطواف** مكان في الحج والعمرة ان كان حياءا ما طواف النساء قلبا، ويمكن ان يرضى  
 او يدا، وكذلك بعد الفضة عن المناسك وانقضاء وشهر ما يطول حيلة كان يفسدوا وكان  
 ارفق الزمان، وطواف النساء وكذا في الفضة ويجب قضاءه على ما يشاء من ان يطاع  
 ويشتد حتى في طواف النساء على الاحوط والاستحباب معتبر حاله على بغير اعتد  
 او بغير اعتد والطرقات النساء على الاحوط سواء بلغ الى منزلته او لا، لكن الاطهر طواف  
 النساء بعد الاستسقاء بغير طواف يطعمان لم يهد بغيره ولا في بغيره وانما في  
 طواف النساء رضى عنه الى اوجهه واذا وجب قضاء الطواف فالاحوط اعادة السعي  
 لكن في وجهها شك ولو ترك الطواف وجب اعادة الحج بغير بدل بغيره ولا يجب  
 عزها لو كان عدلا ولا وجب تأخير السعي عن الطواف الى اعادة التحليل والفضل ولا يجزئ  
 الحج الممتع فقدم الطواف والسعي على الوقوف بعرفة والمشرك وسألت من اهل  
 ريع الهند وكان يقات المرأة المصن بعد ما سلك منى ويكون معها وبشي عليه الحرف  
 او يكونه حتى يات على الزحام الا انه يمشي فيها الطواف ويجوز ايضا على الممتع  
 فقدم طواف النساء على الوقوف بعرفة واما المقيم المأمن فيجعلها فقدم طواف  
 الحج وصحب عليها ما طواف النساء مما يجوز تقديم عليها خشيا على حالها فتمت  
 كان اقرارنا وسأله ما يجوز مع الفضة كما شرعنا على الممتع في حال الفضة وما  
 يجوز تقديمه على السعي ولو قلنا بغيره لا يجب الامارة ولو كان معها اجزاء وعجز  
 التقديم للضرورة كحرف البعض المرض وعجزها وان كان لها طواف ربيع في اركان  
 اسرها فالاحوط لا يبعد ان يكون الظهر وجوب طوافين عليها وان كان ولا يطول  
 تذكره لكن الاحوط التمسك وسقطا ولو شك في عدد الاسواط بعد الاضراق لم يملك  
 لو كان في البناء والشك في النقصان والتمام مطلقا كان واجبا وان كان مطلقا

1398







































































ولو وهب الارب والجزء لاراد الصنف لهم لكونه مقبوضا بعد المولى **هذا** تنبيه وذهب للثاني  
كما يحتمل ويذهب كعض النج ولا يرجع الولد في هبة ولده الصنف بل مطلقا بل لا يرجع  
مطلقا على الاظهر ويرجع في قديم ما واث العين باخر ولم يثبت فيها شيئا اصلا وان  
كان ذوقا او وجرا الا انه يكره هبة ما لم يقوض عنها او يقض بها القدر فان وقع  
احداها لم يفسد الا في ثلثه ولا يفسد ما لم يقض بها ان يقضى في بقية القدر فانه يقضى بها  
ولا فرق بين كون الثلث بقول الموهب او من قبل الموهب انه لا فرق في القبض بين كون  
قبل او بعده معلوما او مجهولا عينا او مجزئا بل لا شرط او مدونة بان يكتفى بالقبض  
ويستغنى بقول الواهب والاكتمال فيه ويقتضى الموهوب والرجوع هنا كغيره ومنه من يوجب  
وجوب دفعه مطلقا للرجوع المعروف بالنسب وان بعد ثلثه وجاز تكاثر لاسيما  
تكاثر خاصه ويجوز الرجوع مع التصرف فيه في وجهه ويوجب هبة ما لم يرجع بالانتماء  
وفي حواشي الموهوب كشافه من فقهه او بعد من عكبه فلو ان ومنه هبة المطلق في الطلاق  
في القرض فتلحقه بسلام الاثام والالتزام والصنوف على الظاهر وينبغي ان لا يكون الكلا  
في اثاره الا باحد بل في اللزوم ومثل هبة ما في الذمة لعين عليه الحق ويصح له عليه  
وبعضه الا بواء فيكون مستحبا وفي اشراط القول فيه وجهان وكان الاوجه القدم وجوب  
تفصيل بعض الاول والثاني على بعض في العطف ولا سيما مع المهر ومع النكاح فذكره بعض  
ورق بين المرض والعنف والبس وتأكل في الاولين ومنهم من استثنى من سائر  
المقتضى على وجه كذا في اشتغال يعلم او المفضل عليه على نفسه كسنة ويدعه واسعا بالمال  
على معصية وكذا يجوز في سائر الاثار وبه ولو مع الشاوي في العربية لكن يجب التوبة بين  
الاولاد في العطاء من غير فرق بين الاكبر والاضغر فليكن هذا اخر الجمل الاول من منهج الحق  
بفضل الله سبحانه والحمد لله ولا واخر وظاهره وبالله التوفيق ومنه انما العباد على ذلك  
واكثرهم جردا ولا خلاف انهم من جملة من قد تم هذا الكتاب على يد المولى  
الشيخ حسين ابن محمد علي النعماني الكاظمي قدس سره



خطی